الاستراتيجية الوطنية للتنمية المجتمعية الدامجة

2026-2030

تم إعداد هذه الاستراتيجية من قبل شركة إدماج لاستشارات التنمية والتدريب، لصالح المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبتمويل من منظمة كريستيان بلايند ميشن(CBM)

جدول المحتويات

كلمة سمو الأمير مرعد بن رعد، كبير الأمناء-رئيس المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة _____ 2

الباب الأول: المقدمة _____ 3

١.١. أهداف وتداعيات استراتيجية التنمية المجتمعية الدامجة _____ 3

٢.١. أهمية الإستراتيجية للمملكة الأردنية الهاشمية _____ 5

٣.١. التوافق مع الأولويات الوطنية والتنمية المجتمعية الدامجة _____ 6

١.٣.١ التوافق على المستوى الوطني _____ 6

٢.٣.١. التوافق على المستوى العالمي _____ 8

الباب الثاني: منهجية تطوير الاستراتيجية _____ 10

الباب الثالث: السياق المحلي لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة _____ 11

١.٣. المشهد الوطني: الحالة الحالية للإدماج في مجال الإعاقة _____ 11

٢.٣. الفجوات والتحديات في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة _____ 12

١.٢.٣. المجتمعات النشطة والدعم الفردي المناسب وعدم التمييز _____ 12

٢.٢.٣. الخدمات الدامجة على المستوى المحلي _____ 17

٣.٢.٣. رفع الوعي والتدريب _____ 19

٤.٢.٣. التشبيك والتعاون _____ 21

٣.٣. الفرص المتاحة لتعزيز التنمية المجتمعية الدامجة _____ 23

الباب الرابع: نظرية التغيير _____ 24

١.٤. بناء ومكونات نظرية التغيير _____ 24

٢.٤. الافتراضات _____ 25

٣.٤. خارطة الأطراف المعنية وأدوارها _____ 26

الباب الخامس: الأهداف الاستراتيجية _____ 28

الملاحق _____ 33

الملحق ١: قائمة بالجهات الحكومية التي شاركت بالجلسات المخصصة للجهات الحكومية بتاريخ ١-١٢-٢٠٢٤ _____ 33

الملحق ٢: قائمة بالمنظمات المحلية التي شاركت بالجلسات المخصصة للمنظمات المحلية والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة _____ 33

الملحق ٣: قائمة بالجهات والشركات والمؤسسات التي شاركت بالجلسة المخصصة للقطاع الخاص بتاريخ ٤-١٢-٢٠٢٤ _____ 35

الملحق ٤: المنظمات الدولية التي شاركت بالجلسة التشاورية الخاصة بالمنظمات الدولية بتاريخ ٨-١٢-٢٠٢٤ _____ 35

الملحق ٥: أعضاء اللجنة الفنية للاستراتيجية _____ 35

الملحق (٦) نظرية التغيير للاستراتيجية _____ 1

كلمة سمو الأمير مرعد بن رعد، كبير الأمناء-رئيس المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

بسم الله الرحمن الرحيم

لطالما كان همنا الشاغل في المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ هو تحقيق الوصول والحصول الكاملين والشاملين للخدمات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة على أسس من الحوكمة الرشيدة والمشاركة الفاعلة لهم في تصميم وتقديم ومراقبة جودة تلك الخدمات. لذلك، يأتي إنجاز أول استراتيجية وطنية للتنمية الشاملة في الأردن بقيادة ودعم من المجلس؛ خطوةً فارقةً في سبيل تحقيق التضمين الفعلي للخدمات الأساسية في منظومة المجتمع المحلي وآليات عمله. إذ نتوقع أن تساهم هذه الاستراتيجية في جعل الأشخاص ذوي الإعاقة وسائر أفراد المجتمع المحلي جزءً أصيلاً من عملية تحديد الأولويات والمتطلبات اللازمة للوصول إلى مجتمع دامج يستوعب الجميع دون إقصاء أو تمييز.

إن ما يقوم به الأردن من دور ريادي وقيادي في مجال تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بدعم راسخ ومستمر من جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم حفظه الله، يرتب علينا مسؤوليةً والتزاماً دائمين بتحقيق الحد الأقصى من جودة الحياة للأشخاص ذوي الإعاقة على أساس من المساواة وتكافؤ الفرص، الأمر الذي يجعلنا ننظر بتفاؤل كبير إلى هذه الاستراتيجية وما تمثله من إطار عمل يستوجب استنفار جهود مؤسسات الدولة كافة ومنظمات المجتمع المحلي وبصفة خاصة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لتحقيق الغاية المرجوة من هذا الإنجاز النوعي.

إنني إذ أعرب عن شكري الجزيل لمنظمة **CBM** الألمانية على دعمها السخي والمقدّر، مما مكننا من إعداد هذه الاستراتيجية ومعايير تطبيقها، لأثمن عالياً جهد فريق المجلس واللجان الفنية وفرق العمل وكل من ساهم في إعدادها وإخراجها بهذه الصورة.

أتمنى السداد والتوفيق لكل من يضطلع بدور في ترجمة محاور استراتيجية التنمية المجتمعية الشاملة، داعياً الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم لأخذ دورهم ومسؤولياتهم في المشاركة في عمليات التنفيذ والمتابعة والرصد والمناصرة، لتحقيق هدفنا المشترك، ألا وهو مجتمع دامج للجميع على قاعدة: لا شيء عنا بدوننا.

مرعد بن رعد بن زيد الحسين

رئيس المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الباب الأول: المقدمة

في ضوء السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة والدامجة، تأتي هذه الاستراتيجية كخارطة طريق تركز على تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة، مع إيلاء اهتمام خاص لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة مجالات الحياة. يقدم هذا القسم إطارًا تفصيليًا يتناول الأهداف الرئيسية، التداعيات المتوقعة، والآليات التنفيذية الرامية إلى بناء مجتمع أكثر شمولًا واستدامة، حيث تُدمج متطلبات جميع الأفراد بشكل متكافئ في مسار التنمية الوطنية.

وتنسجم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المجتمعية الدامجة مع الإطار الوطني العام للسياسات والاستراتيجيات ذات العلاقة، وبشكل خاص مع السياسة الوطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2020–2030) التي تشكل مرجعية شاملة لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف المجالات، ومع الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج (2020–2030) التي تسعى إلى بناء منظومة تعليمية تستوعب التنوع وتضمن تكافؤ الفرص في التعليم، ومع الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2019–2025) التي تضع الأسس لتوفير الحماية والدعم للفئات الأكثر عرضة للتهميش، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة. وعليه، فإن هذه الاستراتيجية لا تُعد خارجة عن هذه الأطر، بل تأتي مكملة ومترجمة لها على المستوى المجتمعي، من خلال تعزيز الدمج والمشاركة وتحقيق العدالة الاجتماعية

١.١. أهداف وتداعيات استراتيجية التنمية المجتمعية الدامجة

تهدف استراتيجية التنمية المجتمعية الدامجة إلى تعزيز الدمج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف مجالات ومناحي الحياة، مع التركيز على إزالة العوائق التي تعيق مشاركتهم الفاعلة. تسعى هذه الاستراتيجية إلى بناء مجتمع يتسم بالعدالة والمساواة، حيث يتمكن الجميع من المشاركة بفاعلية واستقلالية في بناء مستقبل مستدام ودامج. فيما يلي أبرز أهداف وتداعيات هذه الاستراتيجية:

1. **مجتمعات داعمة ودامجة:** إن بناء مجتمعات داعمة ودامجة يُعد حجر الزاوية لتحقيق التنمية المجتمعية الدامجة، حيث تسعى الاستراتيجية إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على اشراك الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف أنواع الإعاقات، وفهم متطلباتهم، والتفاعل معها بفعالية، وتشمل هذه الطموحات خلق ثقافة اجتماعية تُكرس قيم الاحترام والتقدير للتنوع، وتشجع على بناء شبكات مجتمعية تدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتُيسر وصولهم إلى الموارد والخدمات التنموية. وتُركز الجهود على إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في دعم هذه الشريحة من المجتمع ليس فقط كمتلقين للخدمات، بل كجزء أساسي من عملية التنمية.
2. **بنية تحتية دامجة:** يشكل ضمان تهيئة البنية التحتية الدامجة تحديًا وأولوية في الوقت ذاته. فالوصول إلى مرافق عامة مهيأة، ووسائل نقل ملائمة، ومدارس ومؤسسات تعليمية دامجة، يعد من الحقوق الأساسية التي تُمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش باستقلالية وكرامة، وتعمل الاستراتيجية على تطوير جميع المرافق العامة والخاصة لتكون خالية من العوائق، مما يسهم في تحقيق التنقل بحرية ويضمن أن تكون جميع الأماكن متاحة للجميع دون تمييز، ويجب الاستفادة من كافة الاستراتيجيات ذات الصلة، من أجل تطوير بنية تحتية دامجة والاستفادة من البرامج التدريبية لرفع الوعي تجاه البدائل العملية المقترحة من خلال توظيف الخبرات المحلية وخبرات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.
3. **قطاع عام مؤهل وداعم:** يعكس تمكين القطاع العام جوهر الالتزام الحكومي تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة. تهدف الاستراتيجية إلى تدريب العاملين/ات في القطاع العام وتأهيلهم لتقديم خدمات عالية الجودة ودامجة تراعي متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى ذلك، تسعى إلى ضمان وجود تمثيل عادل للأشخاص ذوي الإعاقة في الوظائف الحكومية، مع توفير برامج تدريبية تدعم مشاركتهم الفاعلة في صنع السياسات وتنفيذها.
4. **تشريعات وسياسات دامجة:** لا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية دون إطار قانوني قوي ومُلزم يضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تهدف الاستراتيجية إلى تطوير تشريعات وسياسات وطنية تعكس متطلبات هذه الشريحة من المجتمع وتستجيب

لتطلعاتها، مع التأكيد على تفعيل هذه التشريعات من خلال آليات واضحة للمتابعة والتقييم، وهذه التشريعات تُعدّ حجر الأساس لبناء مجتمع يُقدّر التنوع ويعمل على تحقيق المساواة بين جميع أفراده.

5. **خدمات حكومية دامجة**: إن ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات الحكومية بسهولة هو ركيزة أساسية لتحقيق العدالة، حيث تعمل الاستراتيجية على تحسين نوعية الخدمات الحكومية وجعلها أكثر شمولية، مع التركيز على توفير خدمات رقمية مُصممة لتلبية متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يُسهل تعاملهم مع المؤسسات الحكومية ويُقلل من العوائق التي قد تواجههم.
6. **إجراءات واضحة لإدارة الأزمات والكوارث**: في ظل تنامي التحديات العالمية والمحلية المتعلقة بالأزمات والكوارث، تركز الاستراتيجية على أهمية وضع إجراءات واضحة ومحددة تُلزم الجهات المعنية بضمان سلامة الأشخاص ذوي الإعاقة. يشمل ذلك دمج متطلباتهم في خطط الطوارئ والاستجابة للأزمات، وضمان مشاركتهم في جميع مراحل إدارة الكوارث، بدءًا من التخطيط إلى التنفيذ والتعافي، بما يعزز من قدرتهم على مواجهة الأزمات بشكل آمن ومستدام.
7. **قطاع خاص محفز ومساهم**: يُمثل القطاع الخاص شريكًا أساسيًا في تحقيق التنمية المجتمعية الدامجة، حيث تهدف الاستراتيجية إلى تحفيز هذا القطاع لتبني سياسات عمل دامجة تراعي متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير فرص عمل ملائمة لهم، كما تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في مبادرات مبتكرة تُسهم في تحسين جودة حياتهم، مما يُعزز من دور هذا القطاع في تحقيق التنمية المجتمعية الدامجة.
8. **مشاركة عامة دامجة**: إن تعزيز المشاركة العامة للأشخاص ذوي الإعاقة هو حق أساسي ومطلب لا يمكن التنازل عنه، وتسعى الاستراتيجية إلى تمكينهم من المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على قدم المساواة مع غيرهم، مما يعزز من شعورهم بالانتماء ويُظهر قدرتهم على الإسهام في بناء المجتمع.
9. **منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تعمل على برامج ذات علاقة شريك استراتيجي في التنفيذ**: تعمل الاستراتيجية على دعم منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تعمل على برامج ذات علاقة لتكون أكثر فاعلية في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ومجتمعاتهم، ولتكون شريك استراتيجي في تنفيذ العديد من مبادرات الاستراتيجية، ويتضمن دعمها تبسيط الأطر القانونية والإدارية التي تحكم عمل هذه المؤسسات، وتوفير الموارد اللازمة لها لتلعب دورًا محوريًا في تحسين أسلوب عيش الأشخاص ذوي الإعاقة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، مع التأكيد على ضرورة ايجاد نظام ترخيص منفصل لترخيص منظمات الاشخاص ذوي الإعاقة حيث ان المعمول به حالياً نفس اجراءات الترخيص لأي منظمة مجتمع مدني / جمعية.
10. **تنسيق فعّال للخطط الاستراتيجية**: تسعى الاستراتيجية إلى ضمان تكامل الخطط الاستراتيجية ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة من خلال آليات تنسيق فعّالة بين جميع الجهات المعنية، ويشمل ذلك تخصيص الموارد بشكل كفؤ، وربط هذه الخطط بالبرنامج التنفيذي للحكومة لضمان تحقيق الأولويات التنموية لهذه الشريحة.
11. **التزام حكومي بمؤشرات أداء ملزمة**: يتطلب تحقيق الطموحات الاستراتيجية وضع مؤشرات أداء واضحة وملزمة لكل جهة معنية، مع تحديد أطر زمنية محددة للإنجاز، وتعمل الاستراتيجية على ربط هذه المؤشرات بالبرنامج التنفيذي للحكومة، لضمان التنفيذ الفعّال وتحقيق أهداف التنمية المجتمعية الدامجة، واشراك الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في التقييم.
12. **إدماج قضايا الإعاقة في منظومات التحديث الوطنية**: تُركز الاستراتيجية على تعزيز ظهور قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في منظومة التحديث السياسي، ورؤية التحديث الاقتصادي، وخطة تطوير القطاع العام، ويهدف ذلك إلى ضمان مراعاة متطلبات هذه الشريحة ضمن جميع المبادرات الوطنية الكبرى، مما يُسهم في تعزيز التنمية المستدامة التي تحتضن جميع أفراد المجتمع دون استثناء.
13. **تحسين جودة الخدمات في المجتمعات المحلية**: تحسين جودة الخدمات في المجتمعات المحلية يعد من التداعيات الأساسية التي تسعى لتحقيقها العديد من البرامج التنموية، حيث يكون الهدف من التحسين هو توفير خدمات ذات جودة عالية تضمن وصول جميع الأفراد إليها دون إقصاء أو تمييز، من خلال ضمان فرص متساوية في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والتمكين الاقتصادي بهدف القضاء على الفقر وخفض معدلات البطالة، بالإضافة إلى تحسين الوعي البيئي من أجل الوصول إلى بيئة آمنة

ينعم فيها أفراد المجتمعات المحلية بجودة الحياة، وإن تعزيز القدرات الذاتية للمجتمعات المحلية والاستثمار فيها وتحسين جودة الخدمات في المجتمعات المحلية خطوة أساسية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويعزز من الشعور بالانتماء والتماسك الاجتماعي، مما يدفع الأفراد للتعاون والمساهمة في تطوير مجتمعاتهم، أي أن عجلة التنمية هنا تصبح مستدامة وتحمل بعد في المسؤولية المجتمعية لكل أفراد المجتمع.

٢.١. أهمية الإستراتيجية للمملكة الأردنية الهاشمية

تعتبر الاستراتيجية الوطنية للتنمية المجتمعية الدامجة في الأردن حجر الزاوية نحو بناء مجتمع شمولي يضمن مشاركة جميع أفراد المجتمع الأردني بشكل فاعل في مختلف جوانب الحياة، وتأتي ضرورة هذه الاستراتيجية من التزام الأردن الراسخ بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وانسجامها مع الرؤى الوطنية الطموحة وأهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى الحاجة الملحة للانتقال إلى نهج تمكين شمولي يحقق الوصول المتكافئ لجميع أفراد المجتمع، وتأتي هذه الاستراتيجية كاستجابة لترجمة الالتزامات الوطنية والدولية، وتبرز المبررات التالية لتطوير استراتيجية وطنية للتنمية المجتمعية الدامجة:

1. **الالتزام الدولي العاكس للرؤية الوطنية:** عكست مصادقة المملكة الأردنية الهاشمية على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2008 التزامًا راسخًا بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويؤكد ذلك على رؤيتها الوطنية الطموحة نحو بناء مجتمع دامج وعادل حيث نصت الفقرة الأولى من المادة السادسة للدستور الأردني على " الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين" كما نصت الفقرة الخامسة من المادة السادسة "يحمي القانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويعزز مشاركتهم واندماجهم في مناحي الحياة المختلفة، كما يحمي الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشىء ويمنع الإساءة والاستغلال،" كما أنّ صدور قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017 جسد أيضًا قناعة عميقة بأهمية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة كعناصر فاعلة ومساهمة في التنمية الوطنية الدامجة، وإن هذا الالتزام هو ترجمة عملية لرؤية وطنية تسعى إلى تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، بما يتماشى مع قيم المجتمع الأردني وتطلعاته نحو مستقبل أكثر ازدهارًا وشمولاً، وبالتالي فإن استراتيجية التنمية المجتمعية الدامجة تمثل تجسيدًا ملموسًا لهذا التوافق بين الالتزامات الدولية والرؤية الوطنية، بهدف إحداث تغيير مستدام في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن.
2. **مظلة شاملة للاستراتيجيات والخطط الوطنية:** تمثل استراتيجية التنمية المجتمعية الدامجة مظلة وطنية تستوعب جميع الخطط والاستراتيجيات ذات الصلة، مثل السياسة الوطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة، واستراتيجية الحماية الاجتماعية، والخطط القطاعية المختلفة، ويضمن هذا النهج تكامل الجهود وتوجيهها نحو تحقيق رؤية موحدة وشاملة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة القطاعات.
3. **المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة:** تتماشى هذه الاستراتيجية مع أهداف التنمية المستدامة التي أطلقت عام ٢٠١٥، خاصة الأهداف المتعلقة بتقليص الفجوات الاجتماعية، وتحقيق المساواة، وتعزيز شمولية المجتمعات، وإن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن هذه الأهداف ليس خيارًا، بل هو التزام يعكس رؤية الأردن نحو التنمية المجتمعية الدامجة التي لا تترك أحدًا خلف الركب.
4. **الدعم الملكي المستمر والتنفيذ الحكومي:** يحظى ملف التنمية المجتمعية الدامجة، بما في ذلك إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، باهتمام خاص من جلالة الملك عبد الله الثاني، الذي يحرص على متابعة تنفيذ البرامج الحكومية بشكل دقيق ومستمر، ويتماشى هذا الدعم مع رؤية جلالته لبناء مجتمع أكثر عدالة، حيث يتمتع الجميع بفرص متساوية للمشاركة في التنمية الوطنية، وفي السنوات الأخيرة أظهرت الحكومة التزامًا ملموسًا ببرامج الإصلاح والتنمية التي تتضمن مكونات دامجة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.
5. **الانتقال من الرعاية إلى التمكين:** لطالما كان النهج التقليدي تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة يركز على تقديم خدمات رعاية محدودة، مما يؤدي إلى تهميشهم بدلاً من تمكينهم، وتشكل هذه الاستراتيجية تحولًا جذريًا من نموذج يعتمد على تقديم المساعدة

إلى نموذج يركز على الحقوق والتمكين، وهذا التحول يضمن أن يكون الأشخاص ذوو الإعاقة شركاء فاعلين في عملية التنمية، ويتمتعون بحقوقهم الكاملة دون أي تمييز.

6. **سد الفجوات القائمة في الخدمات:** رغم الجهود المبذولة، لا تزال هناك فجوات كبيرة في توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم، والرعاية الصحية، وفرص العمل. تشير الدراسات الوطنية إلى أن نسبة كبيرة من الأشخاص ذوي الإعاقة لا يحصلون على التعليم المناسب أو العمل اللائق، وتُعد هذه الاستراتيجية أداة فعالة لمعالجة هذه القضايا من خلال وضع سياسات دامجة وبرامج تستجيب لمتطلبات الشريحة المستهدفة.
7. **الاستثمار في الفرص المتاحة:** في ظل التركيز الحكومي الحالي على التنمية المجتمعية الدامجة، والدعم الملكي المستمر لتطوير البرامج التنفيذية، تبرز فرصة حقيقية لتطبيق استراتيجية التنمية المجتمعية الدامجة بفعالية، كما أن السياق الحالي يوفر بيئة مواتية لتحقيق تحول شامل في السياسات والممارسات المجتمعية التي تدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
8. **تعزيز التماسك الاجتماعي:** إن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة المجتمعية يُسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وزيادة الروابط بين جميع أفراد المجتمع، وذلك من خلال خلق بيئة دامجة تعترف بالتنوع وتحتفي به، اذ تُعزز الاستراتيجية من التفاعل الإيجابي وتُقلل من التمييز.

٣.١. التوافق مع الأولويات الوطنية والتنمية المجتمعية الدامجة

تعكس استراتيجية التنمية المجتمعية الدامجة في الأردن تكاملاً واضحًا مع العديد من الاستراتيجيات الوطنية والدولية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المجتمعية الدامجة وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان إدماجهم الكامل في مختلف قطاعات المجتمع. هذه الاستراتيجيات تساهم في بناء بيئة دامجة تدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفر لهم فرصًا متكافئة في جميع المجالات. فيما يلي تحليل للتقاطعات مع أبرز الاستراتيجيات الوطنية والدولية:

١.٣.١ التوافق على المستوى الوطني

1. **السياسة الوطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة (2020-2030):** أُقرت هذه السياسة من قبل مجلس الوزراء الأردني، وتهدف إلى وضع إطار عام لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان وصولهم إلى الخدمات في المملكة، وتتضمن السياسة مجموعة من المحاور من بينها التأهيل والتدريب والعمل، وتُعد خريطة طريق لتعزيز وضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف المجالات.[1]

2. **الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج (2020-2030):** أطلقت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هذه الاستراتيجية بهدف ضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم الدامج، وتتضمن الاستراتيجية تأهيل الكوادر التعليمية، مواءمة المناهج بأشكال ميسرة، وتهيئة مرافق ومباني المدارس لتكون ملائمة لاستقبال الطلبة ذوي الإعاقة، وتسعى الاستراتيجية إلى بناء منظومة تعليمية تستوعب التنوع والاختلاف، وتلبي متطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات والبرامج التعليمية على أساس المساواة مع الآخرين.[2]

3. **الاستراتيجية الوطنية لبدائل دور الإيواء (2018-2028):** استجابة لأحكام قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017، أعدت وزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هذه الاستراتيجية بهدف إنهاء

[1] السياسة الوطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة الأردنية الهاشمية https://shorturl.at/qZPSl

[2] الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج https://shorturl.at/JVmCh

وتحويل المنظومة الإيوائية في المملكة إلى منظومة دامجة، وتشمل الاستراتيجية تهيئة البيئة المادية والسلوكية، وتوفير الترتيبات التيسيرية ومتطلبات تحقيق العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف دمجهم في المجتمع وتعزيز مشاركتهم الفاعلة.[3]

4. **الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (2016-2025):** أطلقت الحكومة الأردنية هذه الخطة بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة، مع تركيز خاص على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتتضمن الخطة محاور متعددة تسعى إلى ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم كاملة، وتعزيز مشاركتهم في مختلف مجالات الحياة، وتشمل الخطة إجراءات لتطوير التشريعات والسياسات، وتوفير الخدمات الداعمة، وتهيئة البيئة المادية والمجتمعية، بما يضمن دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، وتمكينهم من ممارسة حقوقهم على أساس المساواة مع الآخرين.[4]

5. **الخطة الوطنية لتصويب أوضاع المباني القائمة والمرافق العامة (2019-2029):** أطلقت وزارة الأشغال العامة والإسكان بالتعاون مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هذه الخطة بهدف تهيئة المباني والمرافق العامة القائمة لتكون ملائمة ومهيأة لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة، وتشمل الخطة إجراء التعديلات اللازمة لتسهيل وصولهم واستخدامهم لهذه المرافق، وتطبيق كودة متطلبات البناء الخاصة بإمكانية الوصول، بما يحقق بيئة خالية من العوائق المادية، وتسعى الخطة إلى ضمان بيئة مادية دامجة، تدعم استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزز مشاركتهم في مختلف جوانب الحياة.[5]

6. **السياسات الصحية الدامجة:** تسعى السياسات الصحية في الأردن إلى تحسين جودة الخدمات الصحية وضمان الوصول العادل إلى الرعاية الصحية، مع التركيز على الفئات الأكثر احتياجًا، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. من أبرز هذه السياسات:
   - **الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية (2020-2030):** تركز هذه الاستراتيجية على تحسين الخدمات الصحية المتعلقة بالصحة الإنجابية والجنسية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتتضمن توفير خدمات دامجة وميسرة تأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجهها هذه الشريحة، بالإضافة إلى تدريب الكوادر الصحية للتعامل مع متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة في هذا المجال.[6]
   - **برنامج التأمين الصحي الدامج:** يهدف هذا البرنامج إلى توسيع التغطية التأمينية لتشمل الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل، وتوفير الخدمات الصحية الأساسية والمتخصصة دون أعباء مالية كبيرة على الأسر.
   - **كودة البناء الوطني الأردني - الوصول المادي (2018):** تشمل هذه الكودة تحسين البنية التحتية للمرافق الصحية لجعلها ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة، مثل توفير منحدرات، مصاعد، وأدوات مساعدة في المستشفيات والمراكز الصحية.

7. **الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2025-2033)**[7] : تُعد الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2025-2033) في الأردن إحدى الركائز الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز المساواة، وخاصة للشرائح المجتمعية الأكثر عرضة للخطر بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، وتأتي هذه الاستراتيجية كإطار شامل يهدف إلى بناء نظام حماية اجتماعية يضمن حياة كريمة للجميع، مع التركيز على التمكين الاقتصادي وتوفير الدعم المالي والخدمات الاجتماعية المتكاملة، وتتقاطع هذه الاستراتيجية بشكل كبير مع أهداف استراتيجية التنمية المجتمعية الدامجة التي تركز على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان مشاركتهم الكاملة في المجتمع، وتركز الاستراتيجية على أربعة محاور رئيسية تدعم الشرائح الفئات المجتمعية الأكثر عرضة للخطر والتهميش وتتماشى مع رؤية استراتيجية التنمية المجتمعية الدامجة.

---

[3] الاستراتيجية الوطنية لبدائل دور الإيواء الحكومية والخاصة المتخصصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن https://shorturl.at/j7OxW

[4] الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (2016-2025) https://n9.cl/kny97

[5] الخطة الوطنية لتصويب أوضاع المباني القائمة والمرافق العامة 2019 – 2029 https://shorturl.at/cdiNn

[6] الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية (2020-2030): https://shorturl.at/nzUEo

[7] الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2025-2033) https://www.mosd.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/EB_List_Page/NSPS_2025-2033.pdf

- **محور كرامة:** يُعنى بتوسيع نطاق الدعم النقدي والعيني، ويشمل الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن الفئات المستهدفة لشبكات الأمان الاجتماعي لضمان وصولهم العادل للمساعدات.
- **محور تمكين:** يركز على تحسين الوصول إلى خدمات التعليم، الصحة، الحماية، والتمكين المجتمعي، مع التأكيد على تطوير خدمات التعليم الدامج، بيئات تدريب مهني دامجة، والرعاية الصحية الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة. كما يشمل التوسع في برامج بدائل الإيواء والمراكز النهارية، وتسهيل إصدار البطاقة التعريفية.
- **محور فرصة:** يُعنى بتوسيع فرص الوصول إلى العمل اللائق والحماية الاجتماعية المرتبطة بالعمل، بما يشمل تهيئة بيئة عمل دامجة، وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة ومن ضمنها تعزيز المشاركة الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال توفير بيئات عمل دامجة..
- **محور صمود:** يعالج استعداد منظومة الحماية لمواجهة الأزمات، بما في ذلك تأثيرات التغير المناخي، ويؤكد على شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في خطط الاستجابة والتعافي ضمن نهج استباقي وتكاملي.

8. **السياسات الاقتصادية والتمكين المهني** :تمثل السياسات الاقتصادية والتمكين المهني أحد الجوانب الرئيسية لتعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة اقتصاديًا، وهو ما تسعى التنمية المجتمعية الدامجة لتحقيقه من خلال تمكينهم في سوق العمل ودعم استقلاليتهم. الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (2011-2020)، على سبيل المثال، ركزت على تعزيز بيئات العمل الدامجة وتوفير فرص تدريب مهني موجهة لتلبية احتياجات سوق العمل، ويتقاطع ذلك مع استراتيجية التنمية المجتمعية الدامجة في تحقيق التوظيف الدامج وتحسين الفرص الاقتصادية، أما الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال (2021-2025) فتشجع المشاريع الريادية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تقديم الدعم المالي والتقني، ويعزز ذلك من جهود التنمية المجتمعية الدامجة في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة لتطوير مشاريعهم الخاصة، مما يدعم التنمية المجتمعية الدامجة، كما يبرز برنامج تمكين اقتصادي شامل كأداة لتوفير قروض ميسرة ودعم مالي للمشاريع الصغيرة، مما يعزز الاستقلالية الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة.[8]

٢.٣.١. التوافق على المستوى العالمي

1. **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006):** تُعد هذه الاتفاقية إحدى المرجعيات الأساسية لاستراتيجية التنمية المجتمعية الدامجة، وتهدف إلى ضمان المساواة وعدم التمييز وتعزيز المشاركة الفاعلة للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، وتتجلى التقاطعات من خلال التزام استراتيجية التنمية المجتمعية الدامجة بتطبيق بنود الاتفاقية، بما في ذلك تحسين التشريعات، توفير الخدمات الميسرة، وتعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جميع القطاعات.
2. **أهداف التنمية المستدامة (2015-2030):** أُطلقت أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2015 كجزء من خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، وهي تتألف من 17 هدفًا عالميًا تهدف إلى القضاء على الفقر، تقليل أوجه عدم المساواة، حماية البيئة، وتعزيز السلام والازدهار للجميع، وتُبرز الأهداف مبدأ الشمولية من خلال شعارها الأساسي "عدم ترك أحد خلف الركب"، مما يُلزم الدول بإدماج جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، وفي جهود التنمية 9 صادق الأردن على أهداف التنمية المستدامة عند اعتمادها رسميًا، ودمجها في استراتيجياته التنموية الوطنية مثل "رؤية الأردن 2025". كما قدّم تقارير طوعية وطنية في أعوام 2017 و2022 لاستعراض التقدم المحرز، مع التركيز على قضايا رئيسية مثل مكافحة الفقر، تحسين التعليم، وتمكين المرأة.

[8] السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية الوطنية 2021-2025 https://shorturl.at/iGUJ0

[9] أهداف التنمية المستدامة (2015-2030) https://shorturl.at/A4Yz8

وتُعَدُّ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي اعتمدتها الأمم المتحدة في عام 2006، وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030، التي أُطلقت في عام 2015، إطارين عالميين متكاملين يهدفان إلى تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق التنمية المجتمعية الدامجة، ويرتكز كلا الإطارين على مبادئ الشمولية وعدم التمييز، مع التركيز على ضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب الحياة.

تتجلى العلاقة الوثيقة بين الاتفاقية وأهداف التنمية المستدامة في عدة محاور، فالاتفاقية تُلزم الدول الأطراف باتخاذ تدابير لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم كاملة، بما في ذلك الوصول إلى التعليم، والرعاية الصحية، والعمل، والمشاركة في الحياة السياسية والعامة. هذه الالتزامات تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، التي تسعى إلى القضاء على الفقر، وتعزيز التعليم الجيد، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتقليل أوجه عدم المساواة، وضمان مدن ومجتمعات دامجة للجميع، وعلى سبيل المثال يتقاطع الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، والذي يهدف إلى ضمان تعليم دامج وجيد للجميع مع المادة 24 من الاتفاقية، والتي تؤكد حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم دون تمييز، وبالمثل يتوافق الهدف الثامن الذي يدعو إلى تعزيز النمو الاقتصادي والعمل اللائق للجميع، مع المادة 27 من الاتفاقية، والتي تعترف بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل على قدم المساواة مع الآخرين. إن هذا التداخل بين الاتفاقية وأهداف التنمية المستدامة يعزز من التزام المجتمع الدولي بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويؤكد على ضرورة دمج هذه الحقوق في استراتيجيات التنمية الوطنية، كما يُبرز أهمية جمع البيانات المصنفة حسب الإعاقة، كما ورد في الهدف 17.18 من أهداف التنمية المستدامة، لضمان متابعة التقدم المحرز وتحديد التحديات القائمة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من منظور حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يسهم في تحقيق أحكام الاتفاقية، ويضمن عدم ترك أي أحد خلف الركب، وهو الشعار الرئيسي لخطة 2030. وبهذا يُسهم التكامل بين الاتفاقية والأهداف في بناء مجتمعات أكثر شمولاً وعدالة، وتُمكِّن الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الفعّالة في جميع جوانب الحياة.

1. **إطار العمل الدولي للتنمية المجتمعية الدامجة (2010)**: يُعتبر هذا الإطار خريطة طريق عالمية تعزز من تطوير وتنفيذ برامج الدمج المجتمعي، وتركز استراتيجية التنمية المجتمعية الدامجة على تطبيق هذا الإطار من خلال بناء مجتمعات داعمة، تعزيز البرامج المحلية، وتشجيع المشاركة المجتمعية الفاعلة للأشخاص ذوي الإعاقة.
2. **إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان (1948)**: تنسجم استراتيجية التنمية المجتمعية الدامجة مع هذا الإعلان الذي يكرس الحقوق الأساسية لجميع البشر، بما في ذلك الحق في التعليم، العمل، الصحة، والمشاركة المجتمعية، وتهدف الاستراتيجية إلى تحويل هذه المبادئ إلى سياسات عملية تضمن العدالة والشمولية.
3. **إعلانات ومنصات إقليمية مثل خطة عمل عمان (2015)**: تسهم استراتيجية التنمية المجتمعية الدامجة في دعم الجهود الإقليمية لتحسين أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة، مستفيدة من التوصيات التي طرحتها خطة عمل عمان، والتي تركز على تعزيز السياسات الدامجة وتنفيذ البرامج التنموية الموجهة.

الباب الثاني: منهجية تطوير الاستراتيجية

اعتمد تطوير استراتيجية التنمية المجتمعية الدامجة منهجية شاملة تعتمد على النهج التشاركي في جميع مراحله لضمان مشاركة كافة الأطراف المعنية وتحقيق نتائج مستدامة، حيث تم تصميم المنهجية بالتعاون مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمة كريستوفيل بلايند ميشن (CBM) لضمان توافقها مع أهداف التنمية المجتمعية الدامجة وتغطية الموضوعات بشكل شامل، وقد اشتملت مراحل التطوير على عدة مراحل كما يلي:

1. **المرحلة التحضيرية** :بدأت المرحلة التحضيرية في 13 أغسطس 2024 واستمرت حتى منتصف سبتمبر 2024، وتركزت على وضع الأسس اللازمة لتطوير الاستراتيجية، حيث تم عقد سلسلة من الاجتماعات مع فريق المجلس، ومنظمة كريستوفيل بلايند ميشن، والمديريات ذات العلاقة بالمجلس بهدف مناقشة النهج المقترح وتحديد نطاقات الاستراتيجية والقطاعات ذات الأولوية. كما شملت المرحلة مراجعة وثائق المشروع والمواد ذات الصلة لتشكيل قاعدة معرفية قوية، إلى جانب تطوير أدوات جمع البيانات بالاعتماد على منهجية مختلطة تجمع بين تحليل SWOT وتحليل PESTLE لضمان شمولية التقييم. وتم كذلك تحديد أصحاب المصلحة من الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات المحلية والدولية لضمان إشراكهم الفاعل في الجلسات التشاورية وتحليل الوضع الراهن.
2. **جمع البيانات:** استمرت هذه المرحلة خلال الفترة من 23 نوفمبر 2024 إلى 8 يناير 2025، واشتملت على مراجعة مكتبية شاملة للتشريعات والسياسات والتقارير ذات العلاقة، بهدف دراسة الأطر القانونية والمعايير والبيانات الدولية والمحلية المرتبطة بالتنمية المجتمعية الدامجة ووضع الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن. كما تضمنت عقد تسع جلسات تشاورية واجتماعات مع أصحاب المصلحة من الجهات الحكومية، ومنظمات المجتمع المحلي والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية، لجمع رؤى شاملة حول التحديات والفرص، بمشاركة إجمالية بلغت 99 مشاركًا ومشاركة كما هو موضح في الشكل رقم (1). إضافة إلى ذلك، تم تطوير نموذج لتحليل الوضع الراهن باستخدام أدوات التحليل الرباعي (SWOT) والتحليل البيئي (PESTLE) ل تحديد نقاط القوة والضعف الداخلية والفرص والتهديدات الخارجية.

الشكل (١): ملخص الجلسات التشاورية

3. **تحليل المشاورات وتطوير الأهداف الاستراتيجية:** استمرت هذه المرحلة خلال الفترة من 23 نوفمبر 2024 إلى 28 يناير 2025، حيث تم خلالها تحليل البيانات المستخلصة من الجلسات التشاورية والمقابلات لإعداد وثيقة الاستراتيجية والتي تضمنت الأهداف الاستراتيجية الرئيسية والأهداف الفرعية والخطة لتنفيذية المنبثقة عنها.
4. **مرحلة التحقق ومراجعة مخرجات الاستراتيجية:** استمرت هذه المرحلة من شباط 2025 حتى يوليو 2025، وتم خلالها مراجعة مسودة الاستراتيجية والخطة التنفيذية، حيث مرت بعدة مراجعات من قبل اللجنة الفنية المشكلة للموافقة على الاستراتيجية، والتي تضم ممثلين عن مختلف الوزارات ذات العلاقة والمؤسسات الدولية، بالإضافة إلى مراجعات من المديريات المختلفة في المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمة كريستوفيل بلايند ميشن(CBM) ، لضمان توافق المخرجات مع الاحتياجات والتوصيات.

الباب الثالث: السياق المحلي لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة

١.٣. المشهد الوطني: الحالة الحالية للإدماج في مجال الإعاقة

تُعد مصادقة المملكة الأردنية الهاشمية على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2008 تأكيدًا راسخًا على التزام الأردن بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما يتماشى مع الرؤية الوطنية الطموحة نحو بناء مجتمع دامج وعادل، وقد نصت الفقرة الأولى من المادة السادسة من الدستور الأردني على أن "الأردنيين أمام القانون سواء، لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين"، فيما أكدت الفقرة الخامسة من ذات المادة على أن "يحمي القانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويعزز مشاركتهم واندماجهم في مناحي الحياة المختلفة، كما يحمي الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشء ويمنع الإساءة والاستغلال".
إضافة إلى ذلك، جاء صدور قانون الأشخاص ذوي الاعاقة الأردني رقم 20 لسنة 2017 [10] ليعكس إيمانًا عميقًا بأهمية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة كأعضاء فاعلين ومؤثرين في تحقيق التنمية الوطنية الدامجة. ويعبر هذا الالتزام عن رؤية وطنية واضحة تهدف إلى تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، بما يتماشى مع قيم المجتمع الأردني وتطلعاته نحو بناء مستقبل أكثر ازدهارًا وشمولية، وبالتالي تمثل استراتيجية التنمية المجتمعية الدامجة تجسيدًا عمليًا لهذا التناغم بين الالتزامات الدولية والرؤية الوطنية، بهدف إحداث تغيير مستدام في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن وتعزيز دورهم كمساهمين رئيسين في بناء مجتمع عادل ودامج.

لكن، وعلى الرغم من هذه الإنجازات القانونية والتشريعية، لا تزال قضايا حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن تواجه العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية الجادة، تتراوح هذه التحديات بين الصور النمطية السائدة، ومحدودية فرص التعليم والتوظيف، وضعف إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، فضلًا عن ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية والتأهيل. ونتيجة لذلك، يُعتبر الأشخاص ذوو الإعاقة الأكثر عرضة للفقر. وقد أكدت الإحصاءات والتقارير الواردة في السياسة الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على استمرارية هذه التحديات.

ووفقًا لتقرير دائرة الإحصاءات العامة لعام 2015[11]**، بلغت نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة 11.2% من إجمالي السكان**، مع الإشارة إلى أن التقرير لم يشمل الأطفال دون سن الخامسة، وكما أظهرت البيانات تفاوتًا بين الذكور (11.7%) والإناث (10.6%)، وتشير الإحصاءات إلى أن الإعاقة البصرية تُعد الأكثر شيوعًا، تليها الإعاقة الحركية والسمعية، بينما تزداد الإعاقة الحركية بين كبار السن الذين تتجاوز أعمارهم 65 عامًا.
وفي مجال تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة، تُعاني المملكة من فجوة كبيرة في هذا المجال، حيث لا يتلقى 79% من الأشخاص ذوي الإعاقة أي نوع من التعليم، وتُشير إحصاءات وزارة التربية والتعليم إلى أن عدد المستفيدين من الخدمات التعليمية لا يتجاوز 20 ألف طالب وطالبة، وهو ما يمثل 1.9% فقط من إجمالي عدد الطلبة في الأردن، مما يعني أن أكثر من 80% من الطلبة ذوي الإعاقة محرومون من أي نوع من الخدمات أو البرامج التعليمية، ويرجع ذلك إلى جملة من التحديات التي تشمل ضعف الكفاءات التعليمية، وغياب التكنولوجيا المساندة، وعدم ملاءمة المناهج الدراسية لمتطلبات الاشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى ضعف الدعم الاجتماعي.
أما في مجال الرعاية الصحية، فإن 11.6% فقط من الأشخاص ذوي الإعاقة مشمولون بالتأمين الصحي، مما يعكس الحاجة الملحة لتحسين شمولية الخدمات الصحية المقدمة لهذه الشريحة الاجتماعية.

[10] قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/40Axf11

[11] تقرير دائرة الإحصاءات العامة لعام 2015- النتائج الرئيسية التعداد العام للسكان والمساكن- الفصل الخامس صفحة (٣٤-٤٧)، متاح عبر الرابط: https://bit.ly/3CsB3tg

اقتصاديًا يُشكّل الأشخاص ذوو الإعاقة نسبة 10.2% من القوى العاملة في المملكة، كما يشكلون أيضاً 10% من مجموع الباحثين عن فرص عمل[12]، وكما تشير الأرقام إلى أن أكثر من ربع الأشخاص ذوي الإعاقة يعملون، بينما الثلثين لا يعملون ولا يسعون للحصول على فرص عمل.

إن هذه التحديات تُلقي بظلالها بشكل كبير على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، إذ إن إغفال إشراك هذه الشريحة الواسعة في برامج التنمية يفضي إلى غياب الاستفادة والاستثمار الأمثل للموارد البشرية المتاحة في المجتمع، ويؤدي هذا الإقصاء إلى أعباء اقتصادية على مستوى الأسرة والمجتمع على حدّ سواء، ويحرم المجتمع من الاستفادة من كامل طاقاته وإمكاناته، الأمر الذي يجعل الأشخاص ذوي الإعاقة في موقع المتلقي للخدمات فقط دون تمكينهم من الإسهام الفعّال في عملية التنمية.

ولمواجهة هذه التحديات، كثّفت الأردن جهودها الوطنية لتعزيز شمولية الخدمات التعليمية والصحية والاقتصادية، وتنفيذ إصلاحات جوهرية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة. وقد أكّد قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017 على هذا التوجه، وفي هذا السياق، قام المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتطوير تقارير للرصد، وأدلة إرشادية، ودراسات وأبحاث، ومواد توعوية، بالإضافة إلى إطلاق استراتيجيات محورية تهدف إلى تحسين واقع الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن أبرز هذه الاستراتيجيات: الاستراتيجية العشرية لبدائل الإيواء، الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج، والخطة الوطنية لتصويب أوضاع المباني وتحسين إمكانية الوصول.

إضافة الى ذلك، وفي إطار استكمال هذه الجهود، يعمل المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على ترسيخ شراكات فعّالة مع الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، كما يركّز المجلس جهوده على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ليكون لهم دور فاعل في تخطيط وتنفيذ البرامج ذات الصلة، وقد أصبحت التنمية المجتمعية الدامجة إطارًا ومنهجًا متكاملًا لهذه الجهود، حيث يعمل المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال هذه الوثيقة على وضع معايير خاصة لهذه البرامج، وتطوير استراتيجية للتنمية المجتمعية الدامجة بما يضمن شمولية وفعالية هذه المبادرات.

٢.٣. الفجوات والتحديات في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة

يستعرض هذا القسم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال المشاورات التي أُجريت، حيث يتناول القسم أبرز التحديات والفجوات التي تم مناقشتها، ثم ينتهي بتحديد أولويات التدخل من وجهة نظر المشاركين في المشاورات، والتي تم استخدامها في صياغة نظرية التغيير والأهداف الاستراتيجية.

١.٢.٣. المجتمعات النشطة والدعم الفردي المناسب وعدم التمييز

تلعب المجتمعات النشطة دورًا أساسيًا في تحقيق التنمية المجتمعية الدامجة، حيث تعتمد على المشاركة الفاعلة لجميع الأفراد في عملية صنع القرار وتحقيق الأهداف المشتركة. ولضمان تحقيق هذا الهدف، يصبح تقديم الدعم الفردي الملائم أمرًا حتميًا لا غنى عنه، لما يعكسه من احترام لمتطلبات الأفراد وتقديراً لتنوعهم، وعندما يتم تقديم هذا الدعم بصورة عادلة ومتساوية تُتاح لكل فرد فرصة للنمو والمساهمة الفاعلة في بناء المجتمع، إضافة إلى ذلك، يُعد نبذ التمييز بجميع أشكاله ركيزة محورية لتعزيز قيم الانتماء والشمولية، بما يضمن تمتع الجميع بفرص متساوية دون النظر إلى خلفياتهم أو قدراتهم، ومن خلال المزج بين المجتمعات النشطة، والدعم الفردي، والمساواة، يمكن تحقيق تنمية مجتمعية دامجة ومستدامة تلبي تطلعات جميع أفراد المجتمع.

[12] السياسة الوطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة- الصفحة ٢٢، متاحة عبر الرابط: https://bit.ly/42y9VDU

التحديات والفجوات الرئيسية	مجالات التدخل
1. **البيانات الإحصائية:** تعتبر البيانات الإحصائية الدقيقة حول أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة عاملاً حاسماً في تحديد المتطلبات، ورسم السياسات، وتحديد الفجوات، وأولوية التدخلات، وتلعب البيانات الإحصائية دوراً محورياً في توجيه التمويل وتحديد الأولويات، مما يضمن تحقيق استجابات فعّالة ومستدامة، إضافة إلى ذلك، فإن وجود قاعدة بيانات نوعية تسلط الضوء على قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة يسهم في تحفيز الجهات المعنية على تصميم برامج وسياسات تلبي متطلباتهم بشكل مباشر وتعزز من إدماجهم في المجتمع.	1. **البيانات الإحصائية** ▪ تعزيز دور الأسر في توفير بيانات إحصائية دقيقة، من خلال التثقيف الأسري حول أهمية مشاركة المعلومات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة. ▪ دعم منظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لتطوير قواعد بيانات شاملة عن الأشخاص ذوي الإعاقة، وتبادلها مع الجهات المعنية لتحسين التخطيط والتدخلات. ▪ تصميم برامج توعوية تُبرز أهمية التشخيص المبكر، والحصول على البطاقة التعريفية، والاستفادة من الخدمات المرتبطة بها.
2. **نقص التنسيق بين الجهات المعنية:** أظهرت العديد من المشاورات فجوات كبيرة في التنسيق بين الجهات الحكومية مثل وزارة التربية والتعليم، ووزارة التنمية الاجتماعية، والقطاع الخاص، والمنظمات المجتمعية، وهذه الفجوات تؤدي إلى تكرار الجهود وإهدار الموارد، مما يعرقل توفير الدعم الفعّال والموجه للأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى سبيل المثال، في وزارة التربية والتعليم، تم الإشارة إلى ضعف التنسيق بين الوزارات والمنظمات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني (CSOs)، مما يعيق تقديم خدمات تعليمية دامجة ومتكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة، كما أشارت مشاورات المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات NCSCM إلى ضعف التنسيق بين القطاع الحكومي والمنظمات غير الحكومية أثناء الاستجابة للأزمات، مما يؤدي إلى غياب خطط متكاملة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في مثل هذه الظروف، وتوجد أيضاً فجوة في الأطر القانونية وتكامل السياسات التي تضمن الإدماج الشامل في مختلف القطاعات. فرغم وجود قوانين عامة متعلقة بالإعاقة، فإن تنفيذها غالباً ما يفتقر إلى الرقابة اولا والتنسيق بين القطاعات لضمان الوصول الشامل للخدمات.	2. **تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية** ▪ تعزيز آليات التنسيق بين الوزارات المعنية مثل وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة التنمية الاجتماعية، إلى جانب القطاع الخاص والمنظمات المجتمعية، لضمان تقديم دعم متكامل للأشخاص ذوي الإعاقة. ▪ تطوير آليات تنسيق متقدمة تضمن تكامل جهود القطاعات المختلفة (التعليم، الصحة، العمل، والنقل)، مع التركيز على تهيئة البيئات التعليمية لتلبية متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس الحكومية والخاصة. ▪ إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في خطط الاستجابة للطوارئ وإدارة الأزمات، من خلال تعزيز التنسيق بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. ▪ تحديث السياسات الوطنية والأطر القانونية لضمان توافقها مع الاتفاقيات الدولية، خاصة اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يضمن الشمولية والفعالية. ▪ بناء قدرات الجهات المعنية لتضمين قضايا الإعاقة بشكل فعّال في الخطط والاستراتيجيات الوطنية.
3. **التحديات الثقافية:** تُعدّ المواقف السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة من أبرز التحديات الجوهرية التي تؤثر بشكل كبير على إدماجهم في المجتمع، وتتمثل هذه التحديات في الوصمة الاجتماعية التي تلتصق بالأشخاص ذوي الإعاقة في العديد من المجتمعات، مما يؤدي إلى استبعادهم من الأنشطة المجتمعية، بما في ذلك التعليم، العمل، والخدمات العامة، وأشارت المشاورات مع القطاع الخاص والمنظمات المجتمعية إلى التصورات السلبية السائدة داخل المجتمع تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وبرز هذا التحدي بشكل خاص في المناطق الريفية، حيث يُلاحظ ضعف الوعي بالقدرات والإسهامات التي يمكن أن يقدمها هؤلاء الأفراد للمجتمع. كما يتفاقم هذا التحدي في	3. **تنظيم حملات توعية لرفع الوعي المجتمعي حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقدراتهم:** ▪ إطلاق حملات توعوية شاملة تهدف إلى تعزيز فهم المجتمع لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقدراتهم، مع التركيز على دمجهم في المجتمع في الظروف الطبيعية وخلال الأزمات، والحد من الوصمة الاجتماعية وتعزيز القبول المجتمعي لهم. ▪ تصميم حملات موجهة تسلط الضوء على أهمية الترتيبات التيسيرية اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الأزمات، خاصة في عمليات

أوقات الأزمات، إذ غالباً ما يتم إقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة من خطط الإغاثة أو حتى من الأنشطة التعليمية، مما يعمق الفجوة بينهم وبين مجتمعاتهم، ويحدّ من إمكانية تقديم الدعم الملائم الذي يلبي متطلباتهم الفردية.

4. **عدم كفاية وتنسيق الموارد المالية وضعف الاستدامة:** يشكل التمويل المحدود أحد أبرز التحديات التي تم الإشارة اليها خلال جلسات المشاورات المختلفة، سواء في القطاع العام أو الخاص، فالنقص في التمويل يعيق إطلاق برامج دامجة توفر دعماً مستداماً للأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات التعليم، الرعاية الاجتماعية، وحتى خدمات الاستجابة للطوارئ، ففي وزارة التربية والتعليم تم الإشارة إلى أن البرامج التعليمية الداعمة للأشخاص ذوي الإعاقة تعاني من نقص التمويل اللازم لتوفير الموارد التعليمية المتخصصة، أو تدريب المعلمين/ات بشكل مناسب، أو تحسين إمكانية الوصول والتهيئة البيئية، أما في المنظمات المجتمعية فقد تم التأكيد على ضرورة زيادة التمويل والتدريب المتخصص لضمان تقديم خدمات فردية دامجة للطلاب ذوي الإعاقة، مع التركيز على استدامة هذه البرامج لضمان استمراريتها وفاعليتها.

5. **ضعف دور أسر الأشخاص ذوي الإعاقة في تمكين أبنائهم:** لتعزيز استقلاليتهم أظهرت المشاورات أن العديد من الأسر تفتقر إلى المعرفة والمهارات اللازمة لدعم أفرادها من ذوي الإعاقة وتمكينهم من تحقيق الاستقلالية والمشاركة الفاعلة في المجتمع ما يؤدي إلى عزلة اجتماعية وصعوبات اقتصادية، و تواجه هذه الأسر تحديات في تعليم أبنائها المهارات الحياتية الأساسية التي تساعدهم على الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، كما تواجه تحديات في تعزيز قدرات أبنائها في مجالات التعليم والعمل والتواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى ذلك، يظهر نقص في وعي هذه الأسر بأهمية شبكات الدعم الأسري والمجموعات المساندة التي يمكن أن تساهم في تبادل الخبرات وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي.

6. **ضعف الوصول إلى الفرص والخدمات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية:** يتضح من المشاورات أن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم يواجهون صعوبات كبيرة في الوصول إلى الفرص التعليمية والاجتماعية والاقتصادية، ويعود ذلك إلى نقص الدعم والتمكين وضعف القدرة على استخدام الخدمات المتاحة، وتتضمن هذه التحديات نقصًا في المهارات الحياتية والمعرفة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والخدمات التي يمكنهم الاستفادة منها، وعلى

الإغاثة والاستجابة للطوارئ، مع توفير أمثلة عملية تعكس نجاحاتهم وقدراتهم.

- تنفيذ برامج تدريب متخصصة تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة لتطوير المهارات الحياتية والمهارات الأساسية، مما يعزز قدرتهم على التعامل مع الأزمات والمشاركة الفعّالة في المجتمع.
- إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم في تصميم وتنفيذ الحملات التوعوية لضمان ملاءمتها لمتطلباتهم الحقيقية، مع تسليط الضوء على دورهم في تحقيق التغيير المجتمعي.

4. **زيادة التمويل لدعم المبادرات التنموية**

- إنشاء شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية لزيادة التمويل المخصص للمبادرات الفردية والمجتمعية التي تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تخصيص موارد مالية مستدامة لدعم البرامج الدامجة، بما يشمل دورات تدريبية لموظفي/ات القطاع التعليمي والصحي لتعزيز جودة الخدمات المقدمة.
- تطوير نماذج تمويل مبتكرة تشمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمسؤولية الاجتماعية للشركات والدعم من المانحين، لدعم برامج التنمية المجتمعية الدامجة.
- تمكين القطاع الخاص من المساهمة الفعّالة في التنمية المجتمعية من خلال بناء شراكات مع النقابات، والجمعيات، والغرف التجارية، والصناعية.

5. **تمكين الأسر ودعمهم في توفير البيئة الآمنة والممكنة والداعمة للأشخاص ذوي الإعاقة**

- تنظيم دورات وورش عمل تفاعلية تستهدف تعزيز مهارات الأسر في التعامل مع أبنائهم وبناتهم من ذوي الإعاقة، مع التركيز على تعليم المهارات الحياتية للأشخاص ذوي الإعاقة، مثل مهارات التواصل، حل المشكلات، والتعامل مع التحديات اليومية، الى جانب مهارات العناية الذاتية كالاستقلال في تناول الطعام والعناية الشخصية، كما تهدف إلى تمكين الأهل من إدارة سلوك أبنائهم من ذوي الإعاقة بحيث يكون متسقاً مع النهج الحقوقي ومتجنباً للعنف بأنواعه تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة
- توفير برامج دعم اجتماعي ونفسي للأسر تشمل مجموعات مساندة لتبادل الخبرات والنصائح، مما يسهم في تخفيف العبء النفسي وتعزيز قدرة الأسر على تقديم الرعاية، كما يمكن الاستفادة من

سبيل المثال، تعاني العديد من الأسر من قلة المعرفة ببرامج التدخل المبكر وأهمية التشخيص المبكر، مما يؤدي إلى تأخر في تقديم الدعم والخدمات المناسبة لأفرادها من ذوي الإعاقة، يتسبب هذا النقص في فقدان فرص حيوية للتطوير المبكر وتعزيز القدرات، مما يزيد من التحديات التي تواجهها الأسر وأبناؤها.

7. **ضعف تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة لتحقيق الاستقلالية:** يعاني العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة من نقص المهارات الأساسية التي تمكنهم من المشاركة الفعّالة في مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك التعليم، العمل، والأنشطة الاجتماعية، ويُلاحظ أيضًا غياب الدعم اللازم لتطوير مهارات الحياة الأساسية، مثل التواصل، التنقل المستقل، الاستقلال المالي، وإدارة الوقت، مما يؤدي إلى صعوبة تحقيقهم للاستقلالية، علاوة على ذلك تساهم المفاهيم الثقافية الخاطئة والتصورات المجتمعية السلبية أحيانًا في تعزيز هذه التحديات سواء من قبل الأسر نفسها أو من المجتمع المحيط.

8. **ضعف القدرة المؤسسية والتمكين لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (OPDs):** أظهرت المشاورات وجود ضعف كبير في القدرات المؤسسية لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يحد من قدرتها على تنفيذ برامج دامجة ومستدامة تخدم جميع فئات الإعاقة، يعود هذا الضعف إلى مجموعة من العوامل، أبرزها نقص الموارد البشرية المؤهلة والتدريب المتخصص، بالإضافة إلى الهياكل الإدارية غير الفعّالة التي تعوق تطورها. وبحسب المشاورات تعاني هذه المنظمات من تحديات اقتصادية ملحوظة، إذ تعتمد في الغالب على مساهمات أعضاء الهيئة الإدارية بسبب غياب الدعم الحكومي المباشر وندرة المشاريع الممولة التي تتيح تغطية التكاليف التشغيلية، كما أن صانعي القرار من وجهة نظر هذه المنظمات يفتقرون أحيانًا إلى فهم دور هذه المنظمات، ما يؤدي إلى إهمال استشارتها أو إشراكها في الأنشطة الحكومية أو السياسات العامة، رغم قدرتها على تمثيل متطلبات مختلف أنواع الإعاقة بشكل فعّال، علاوة على ذلك، تواجه هذه المنظمات صعوبات في كسب تأييد المجتمع لدورها، حيث إن النتائج الإيجابية لعملها لا تظهر إلا على المدى البعيد، مما يقلل من فهم المجتمع وصناع/صانعات القرار لأهميتها. يُضاف إلى ذلك التحديات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تعاني منها هذه الشريحة، والتي تُلقي بظلالها على قدرة المنظمات على تقديم خدماتها بكفاءة.

9. **ضعف التوعية والإعلام:** لا تزال هناك فجوة واضحة في وجود خطط فعّالة لتوعية المجتمعات المحلية حول قضايا الإعاقة وتسليط الضوء على الحقوق الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، قصص النجاح المحلية لنقلها إلى المجتمعات المحلية وتوظيفها كأدوات تعليمية وتحفيزية.

- توجيه الأسر إلى شبكات الدعم المحلي والمنظمات المتخصصة لتقديم إرشادات وموارد تعليمية واستشارات مالية تساعدهم في توفير رعاية متكاملة وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية.
- تنظيم جلسات توجيهية وورش عمل تُبرز حقوق الأسر والخدمات المتاحة لهم، مع التركيز على استخدام الوسائل المحلية مثل المدارس، المراكز الصحية، البلديات، والمساجد لضمان الوصول إلى أكبر عدد من الأسر في المناطق الأكثر احتياجاً خصوصا في أوقات الكوارث والأزمات.

6. **إنشاء آليات تنسيق فعّالة بين المنظمات والوزارات الحكومية والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** لضمان تكامل الدعم في مجالات التعليم، الصحة، والعمل، مع إشراك المنظمات الدولية لتعزيز التعاون وتقييم الخدمات المقدمة.

- دعم مجموعات العون الذاتي في المجتمعات المحلية والجامعات، وبناء قدراتها لتكون شريكاً فعّالاً في تعزيز جهود منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- توفير برامج تدريب متخصصة لبناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم، وتمكينهم من لعب دور ريادي في القضايا المتعلقة بالإعاقة، مما يعزز مشاركتهم في صنع القرار والمجتمع.

7. **تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز استقلاليتهم**

- تصميم برامج تدريبية شاملة تُركز على تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة مهارات الحياة اليومية، مثل إدارة الوقت، التنقل المستقل، استخدام الأدوات المساعدة، ومهارات التواصل، مما يعزز استقلاليتهم وقدرتهم على إدارة حياتهم بفعالية.
- إنشاء برامج دعم نفسي اجتماعي تستهدف تعزيز الثقة بالنفس لدى الأشخاص ذوي الإعاقة وتطوير مهاراتهم الاجتماعية، مع توفير مساحات للتفاعل مع مجموعات الدعم والشبكات الاجتماعية.
- تقديم تدريبات متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم حول استخدام التقنيات المساعدة لتلبية متطلباتهم اليومية وتحقيق اندماج فعّال في المجتمع.

8. **تمكين المنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز قدراتها**

بما في ذلك حقهم في الوصول إلى الخدمات والبرامج المتاحة ضمن بيئاتهم المحلية، بالإضافة إلى ذلك، تعاني العديد من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، من نقص في الخبرة اللازمة لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل فعّال لنشر الرسائل التوعوية وتقديم نماذج ناجحة تُسهم في تغيير الصور النمطية السائدة حول الإعاقة.

10. **تحديات البنية التحتية وإمكانية الوصول:** يُعد ضعف تهيئة المرافق الصحية والخدمات الطبية من أبرز العوائق التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة للحصول على الرعاية الصحية المناسبة. كما أن عدم تجهيز المرافق العامة مثل الحدائق والمراكز الثقافية والشبابية ومراكز التدريب يقلل من فرص مشاركتهم في الأنشطة الاجتماعية والثقافية، إلى جانب ذلك، فإن غياب التصميم الشمولي للبرامج والخدمات يؤدي إلى استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الفعّالة في المجتمع.

- بناء قدرات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لنقل التدخلات من نهج العمل الخيري إلى تبني مفهوم التنمية المجتمعية الدامجة، بما يضمن تقديم خدمات مستدامة ودامجة.
- تمكين المنظمات من خلال تدريب الكوادر البشرية على المهارات الإدارية والفنية، مثل كتابة مقترحات المشاريع، إدارة المشاريع، وتسليط الضوء على قضايا الإعاقة والمتطلبات الفعلية للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمعات المحلية.
- تعزيز قدرات المنظمات عبر بناء شراكات استراتيجية مع القطاعين العام والخاص لتأمين التمويل المستدام لدعم البرامج والمبادرات التي تخدم الأشخاص ذوي الإعاقة.
- بناء قدرات المنظمات في مجال المتابعة والتقييم لتحديد أولويات التدخلات وتوجيه الموارد نحو تقديم برامج ذات أثر فعّال ومستدام.
- تنفيذ برامج دعم مؤسسي ترفع من كفاءة المنظمات لإدارة البرامج طويلة الأجل وضمان جودة الخدمات المقدمة، مع تطوير آليات رقابة ومتابعة فعّالة.
- رفع وعي صانعي القرار بأهمية هذه المنظمات كممثلين رئيسيين للأشخاص

9. **تصميم برامج شاملة للتدخل المبكر تشمل نشر الوعي حول أهمية التشخيص المبكر، دعم مراكز التشخيص، وتوفير تدريبات للأسر.**

- توفير برامج وخدمات تدخل مبكر كافية ومتاحة في جميع مناطق المملكة، مع التأكيد على أهمية تقديم هذه الخدمات من خلال المراكز الصحية الشاملة نظرًا لانتشارها الجغرافي الواسع، ودور وزارة الصحة المحوري في هذا المجال استنادًا إلى ما ورد في قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما يُوصى بتفعيل مسار الإحالة الوطني لضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مختلف الخدمات ذات الصلة بشكل متكامل ومنسق.
- تعزيز الوصول إلى خدمات التدخل المبكر، بما في ذلك تقديم معلومات واضحة حول كيفية التسجيل والاستفادة من هذه الخدمات.
- توجيه الدعم نحو تعزيز إمكانيات مقدمي خدمات التدخل المبكر، مثل تدريب الكوادر المتخصصة.

10. **البنية التحتية وإمكانية الوصول**

- تدريب منظمات المجتمع المدني والجهات المعنية على مفهوم إمكانية الوصول عند تصميم وتنفيذ البرامج، لضمان عدم استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة.

- ضمان إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم للاستفادة من خبراتهم في إيجاد بدائل وحلول عملية لتحقيق إمكانية الوصول، بما في ذلك ترتيباتهم التيسيرية.
- إعداد قائمة بالخدمات الإلكترونية التي يمكن تقديمها عن بُعد، وتوفير تدريبات للمجتمعات المحلية حول كيفية الوصول إلى هذه الخدمات بشكل فعّال.
- تدريب منظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على إعداد قوائم تحقق حول إمكانية الوصول في المجتمعات المحلية، ومشاركتها مع الجهات المعنية لتحسين البنية التحتية والخدمات.

٢.٢.٣. الخدمات الدامجة على المستوى المحلي

تعد الخدمات الدامجة على المستوى المحلي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المجتمعية الدامجة، حيث تسهم في ضمان الوصول العادل إلى الموارد والخدمات لكافة أفراد المجتمع، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعكس أهمية هذا المحور الدور الحيوي الذي تلعبه الخدمات الدامجة في تعزيز قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز التماسك المجتمعي، والاستفادة القصوى من الإمكانات المحلية.

وتستند التنمية المجتمعية الدامجة إلى استثمار الأصول ونقاط القوة الموجودة في المجتمع بدلاً من التركيز على المشكلات وأوجه القصور، وتشمل هذه الأصول الموارد المادية والبشرية والاجتماعية والثقافية والطبيعية والمالية التي يمتلكها المجتمع أو يمكن الوصول إليها. وتعزز التنمية القائمة على الأصول ثقة المجتمع بنفسه، وتمكنه من الاعتماد على إمكاناته الذاتية وزيادة مرونته في مواجهة التحديات، مع الاستفادة من الفرص الكامنة لتعظيم تأثيرها الإيجابي.

التحديات والفجوات الرئيسية	مجالات التدخل
1. **البنية التحتية غير المهيأة:** الوصول إلى العديد من الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية، التعليم، والنقل لا يزال محدودًا بسبب عدم تهيئة البنية التحتية بشكل كافٍ، وتشمل هذه التحديات غياب التسهيلات البيئية في المرافق العامة مثل المستشفيات والمدارس والمكتبات ووسائل النقل لعامة، على سبيل المثال، لا تتوفر منحدرات للأشخاص ذوي الإعاقة، أو أبواب واسعة، أو تجهيزات صحية تلبي متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أن عدم وعي منظمات المجتمع المدني بمتطلبات إمكانية الوصول يؤدي غالبًا إلى حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة من الاستفادة من البرامج والخدمات المقدمة على مستوى المجتمع المحلي. 2. **عدم وجود قاعدة بيانات دامجة:** أشارت جلسات المنظمات الحكومية ومركز الأمن وإدارة الأزمات إلى تحديات كبيرة تتعلق بغياب	1. **تحسين البنية التحتية** ▪ تحسين الوصول إلى الخدمات العامة من خلال تجهيز المرافق العامة مثل المستشفيات والمدارس بوسائل تسهيل الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة، يشمل ذلك توفير مداخل مهيأة، مصاعد، أدوات مساعدة (مثل الكراسي المتحركة)، وتدريب الطاقم على كيفية التعامل مع متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة. ▪ تهيئة وسائل النقل العام لتكون ميسّرة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الحافلات وسيارات الركوب الصغيرة، مع توفير تجهيزات مثل المنحدرات، المصاعد، والمساحات المخصصة للكراسي المتحركة داخل وسائل النقل. ▪ تضمين معايير إمكانية الوصول في جميع المشاريع الجديدة وتعديل البنية التحتية القائمة لتتوافق مع هذه المعايير.

خطط استجابة دامجة تأخذ بعين الاعتبار متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الأزمات والكوارث، ورغم وجود خطط طوارئ لدى مركز إدارة الأزمات تراعي بعض الجوانب المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن التنفيذ العملي لهذه الخطط غالبًا ما يكون ضعيفًا، وتفتقر الجهات المعنية إلى المعرفة الكافية والأنظمة الفعالة التي تمكّن من اتخاذ إجراءات خاصة تضمن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وسلامتهم خلال الأزمات، مما يزيد من هشاشتهم ويعرضهم لمخاطر أكبر في حالات الطوارئ.

3. **ضعف التدريب المتخصص لمقدمي الخدمات:** هناك فجوة كبيرة في التدريب المتخصص لمقدمي الخدمات في الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية، حيث يفتقر العديد من المهنيين إلى المهارات اللازمة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل فعال، وإن غياب برامج التدريب الدامجة والمستدامة يمنع مقدمي الخدمات من تقديم الرعاية والتعليم الدامجين، بالإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى التدريب الخاص بالإعاقة في المناهج الأكاديمية للمعلمين/ات والمهنيين/ات الطبيين/ات يحد من استعدادهم لمعالجة المتطلبات في العالم الحقيقي، وخاصة في حالات الطوارئ والخدمات الاجتماعية.

4. **نقص برامج الحماية الاجتماعية:** يفتقر المجتمع إلى برامج حماية اجتماعية دامجة، مثل الفرص التعليمية، والدعم المالي لتغطية المتطلبات الأساسية، والفرص الاقتصادية التي تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة على تحقيق الاستقلالية المالية وتعزيز اندماجهم الاجتماعي، كما تواجه النساء ذوات الإعاقة تحديات مضاعفة تتعلق بالإقصاء والتمييز مقارنة بالرجال ذوي الإعاقة، وكذلك الأمر نقص في برامج الحماية الاجتماعية المتخصصة التي تراعي متطلبات النساء ذوات الإعاقة، وتوفر لهن فرصًا متساوية للاندماج والمشاركة المجتمعية.

5. **ضعف وجود خطط دامجة واضحة للاستجابة للطوارئ للأشخاص ذوي الإعاقة:** يوجد فجوة حرجة واضحة في إعداد وتنفيذ خطط الاستجابة للطوارئ التي تعالج بفعالية المتطلبات الفريدة للأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الكوارث والأزمات، وقد تفتقر خطط الطوارئ الحالية إلى الأحكام الكافية للملاجئ التي يمكن الوصول إليها وإجراءات الإخلاء والتدريب المتخصص للمستجيبين للطوارئ، بالإضافة إلى ذلك، هناك تكامل غير كافٍ عبر القطاعات مثل الصحة، والتعليم، وإدارة الأزمات لضمان خدمات منسقة ودامجة للأشخاص ذوي الإعاقة، غالبًا ما يتم استبعاد المجتمعات من المساهمة في تصميم أنظمة الطوارئ، إضافة الى ذلك فإن آليات

2. **التنسيق لإنشاء قاعدة بيانات شاملة:**

- تطوير نظام بيانات موحد ومتكامل يضم معلومات دقيقة عن الأشخاص ذوي الإعاقة، تغطي مجالات مثل التعليم، الصحة، النقل، والعمل، لضمان تخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية وتوجيه البرامج وفقًا للمتطلبات الفعلية.
- إنشاء أنظمة رقابة ومتابعة ترصد التقدم المحرز وتوفر تقارير دورية تساعد في تقييم جودة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية والمجتمعية لضمان تحديث قاعدة البيانات بانتظام واستخدامها كأداة رئيسية للتخطيط الاستراتيجي.

3. **تطوير برامج تدريبية متخصصة**

- إطلاق برامج تدريبية مستدامة لمقدمي الخدمات في القطاعين الصحي والتعليمي لضمان قدرتهم على التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل شامل وفعّال.
- تدريب المعلمين/ات على استخدام أساليب تعليمية مهيأة ومخصصة لمتطلبات الطلاب ذوي الإعاقة، بما يضمن مشاركتهم الفعّالة في العملية التعليمية.
- تدريب الأطباء ومقدمي/ات الرعاية الصحية على تشخيص ومعالجة الحالات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، مع التركيز على مهارات التواصل والتقنيات الحديثة.
- إدراج التدريب المتخصص في المناهج الدراسية للمعلمين/ات والأطباء على مستوى الدراسات الجامعية والدراسات العليا، مع التركيز على أساسيات التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تخصيص دورات تدريبية إضافية للعاملين/ات في القطاع الاجتماعي والخدمات الطارئة لضمان دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وتلبية متطلباتهم بفعالية.

4. **تعزيز برامج الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة**

- تطوير وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية التي تشمل برامج دعم العيش، والفرص الاقتصادية، بهدف تحقيق الاستقلالية الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة وضمان دمجهم الاجتماعي.
- تصميم برامج حماية اجتماعية مخصصة للنساء ذوات الإعاقة تأخذ بعين الاعتبار التحديات الإضافية التي يواجهنها، مثل الإقصاء والتمييز.

مراقبة فعالية الاستجابات للطوارئ ليست قوية بما يكفي لضمان الاستدامة والتحسين المستمر في الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة.	▪ تعزيز الوصول إلى برامج الدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم لتخفيف التحديات اليومية وتحسين جودة حياتهم. **5. إعداد خطط استجابة دامجة للأزمات** ▪ تطوير خطط استجابة دامجة لتلبية متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الكوارث والأزمات، تشمل هذه الخطط توفير مرافق إيواء مهيأة، آليات إخلاء مناسبة، وتخصيص فرق طوارئ مدربة للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة. ▪ تقديم تدريبات مستمرة للفرق الطبية وفرق الطوارئ لتعزيز قدرتهم على الاستجابة الفعّالة لمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ. ▪ تعزيز التكامل بين القطاعات المختلفة مثل الصحة، التعليم، وإدارة الأزمات لضمان تقديم خدمات دامجة ومنسقة. ▪ تطوير آليات إبلاغ على مستوى المجتمعات المحلية تتضمن إشراك أفراد المجتمع في وضعها، مع الأخذ بعين الاعتبار تفضيلات كل مجتمع، مثل اللجان المجتمعية أو الإبلاغ عبر الرسائل. ▪ إنشاء أنظمة متابعة لتقييم كفاءة خدمات الطوارئ وتحسين استجابة القطاعات المختلفة لضمان حماية الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مستدام.

٣.٢.٣. رفع الوعي والتدريب

يمثل الوعي والتدريب ركيزتين أساسيتين لتحقيق التنمية المجتمعية الدامجة، حيث يسهمان بشكل فاعل في بناء مجتمعات قادرة على التكيف مع التحديات وتحقيق النمو المستدام، ويعزز الوعي إدراك الأفراد للقضايا المجتمعية والاقتصادية والبيئية، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات مدروسة ومستندة إلى المعرفة، ومن جهة أخرى، يمنح التدريب للأفراد المهارات اللازمة للتعامل مع التغيرات وتطوير إمكاناتهم العملية والإبداعية، وعند دمج التوعية والتدريب في إطار يركز على الشمولية، يصبح من الممكن تقليص الفجوات الاجتماعية وتمكين الفئات المعرضة للإقصاء من المشاركة الفعّالة في المجتمع، وبهذا، يسهم محور الوعي والتدريب في تعزيز الترابط المجتمعي وبناء مجتمعات دامجة تسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل متوازن وشامل.

التحديات والفجوات الرئيسية	مجالات التدخل
1. **نقص الوعي بين صناع/صانعات القرار، الموظفين/ات الحكوميين، والمجتمع العام حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وطرق التواصل الفعال معهم، خاصة خلال الأزمات:** تشير المشاورات إلى وجود نقص كبير في الوعي لدى صناع/صانعات القرار في الحكومة، والموظفين/ات الحكوميين/ات، وأفراد المجتمع العام حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وطرق التعامل معهم	**1. تنظيم حملات توعية لرفع الوعي المجتمعي حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقدراتهم، خاصة خلال الأزمات** ▪ توعية الفئات المجتمعية المختلفة مثل الطلاب، المعلمين/ات، العاملين/ات في القطاع الصحي، وصناع/صانعات القرار، حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع التركيز على دورهم في تحقيق التنمية المجتمعية الدامجة.

بشكل فعّال. يبرز هذا التحدي بشكل خاص خلال الأزمات، حيث يتم تجاهل متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة في خطط الاستجابة للطوارئ أو الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالإغاثة، وفي معظم الأحيان، يقتصر الوعي السائد في المجتمع على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة اليومية العادية، بينما تصبح هذه الأنشطة أكثر تعقيدًا خلال الأزمات، ما يؤدي إلى إهمال تقديم التوجيه والرعاية اللازمة لهم.

2. **عدم كفاية الموارد المخصصة لحملات التوعية:** تُعد محدودية الموارد المخصصة لحملات التوعية تحديًا كبيرًا يؤثر على فعالية هذه الحملات. في العديد من المشاورات، تم التأكيد على أن هذه الموارد المحدودة تؤدي إلى تنفيذ ضعيف أو غير مستدام للمبادرات التي تستهدف رفع الوعي حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بين المجتمع والقطاع الحكومي، وغالبًا ما تكون هذه الحملات موسمية وغير قادرة على تحقيق التأثير المطلوب لتغيير المواقف الاجتماعية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى ذلك، تفتقر هذه الحملات إلى وجود آلية تقييم واضحة لقياس أثرها ومدى فعاليتها، مما يجعل من الصعب تحسينها أو توجيه الموارد بشكل أكثر كفاءة.

3. نقص برامج التدريب للأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما في المهارات المهنية والمهارات اللازمة للتعامل مع الأزمات: تم تحديد نقص واضح في برامج التدريب الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة، خصوصًا في المهارات المهنية التي تمكّنهم من الاندماج في سوق العمل، إضافة إلى غياب التدريب المتخصص في التعامل مع الأزمات، مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الإنسانية، ويؤدي غياب هذه البرامج إلى عدم توفير متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية أو التأقلم مع الظروف الطارئة، مما يعزز عزلتهم الاجتماعية.

- التشاور مع الجهات المعنية لإطلاق مبادرات توعوية متنوعة، تشمل البروشورات، اللقاءات الحوارية، والأنشطة المجتمعية، لضمان وصول الرسائل إلى مختلف شرائح المجتمع.
- إعداد برامج توعوية موجهة للقطاع الحكومي من خلال ندوات، حوارات، وبرامج تدريبية تستهدف موظفي/ات القطاع العام والهيئات الحكومية، بالتنسيق مع الجهات المعنية وأقسام المعلوماتية.
- تدريب منظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على تقنيات التوعية، كتابة محتوى الرسائل التوعوية، والاستخدام الفعّال لوسائل التواصل الاجتماعي، مع ضمان شمولية الرسائل (مثل تضمين لغة الإشارة، نصوص مكتوبة، وتحقيق التباين).
- تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص لتوعية العاملين/ات حول قضايا الإعاقة من خلال استراتيجيات تدريب وتأهيل وبناء القدرات.
- التنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة لتقديم نماذج عملية تُبرز أهمية الحقوق وإتاحة الفرص المتساوية للجميع، مع التركيز على استدامة المبادرات التوعوية.

2. **تخصيص موارد كافية لدعم حملات التوعية وبرامج التدريب لضمان استدامتها وفعاليتها**

- تخصيص ميزانيات مستدامة من الحكومة والقطاع الخاص لدعم حملات التوعية وبرامج التدريب، مع وضع أهداف استراتيجية طويلة المدى تضمن استمرار هذه المبادرات وفعاليتها.
- إعداد مواد إعلامية متعددة الوسائط تُساهم في توعية الجمهور العام والمسؤولين/ات الحكوميين/ات حول التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة، وحقوقهم في مختلف المجالات.
- توظيف التقنيات الرقمية والمنصات الإلكترونية لنشر حملات التوعية في المناطق النائية والريفية، لضمان وصول الرسائل إلى جميع فئات المجتمع.
- تقديم الدعم المالي والتقني لمنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لتنفيذ حملات وبرامج توعية عالية الجودة تُركز على تغيير المواقف الاجتماعية السلبية.
- تطوير آليات واضحة لتقييم أثر حملات التوعية وبرامج التدريب، بما يتيح تحسينها وتوجيه الموارد بشكل أكثر فعالية.
- التأكيد على إمكانية الوصول الرقمي.

3. **توسيع برامج التدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينهم من الحصول على فرص عمل وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية**

	▪ توسيع نطاق برامج التدريب المهني لتشمل مهارات تقنية ووظيفية تتماشى مع احتياجات سوق العمل، مثل كتابة السيرة الذاتية، إجراء المقابلات الوظيفية، ومهارات التفاوض حول الترتيبات التيسيرية. ▪ تطوير برامج تدريب متخصصة تشمل مجالات مثل إدارة المشاريع، التسويق الرقمي، والخدمات التقنية لتعزيز فرص الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الحر أو الالتحاق بسوق العمل الرسمي. ▪ استهداف مختلف الفئات العمرية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك الطلاب في المدارس والبالغين الراغبين في تطوير مهاراتهم لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية. ▪ تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية، لتوفير فرص تدريبية متنوعة ومناسبة. ▪ تشجيع الشركات على توفير بيئات عمل مهيأة ومناسبة، وتقديم الدعم المطلوب لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن القوى العاملة، بما يضمن استقلالهم المالي ومشاركتهم الاقتصادية. ▪ إنشاء آليات دعم مستدامة بعد التدريب، تشمل خدمات التوجيه المهني وربط المتدربين بأصحاب العمل أو منصات العمل الحر.

٤.٢.٣. التشبيك والتعاون

يُعد التشبيك والتعاون ركيزتين أساسيتين في تحقيق التنمية المجتمعية الدامجة، حيث يسهمان في توحيد الجهود وتبادل الخبرات لتحقيق أهداف مشتركة تخدم جميع أفراد المجتمع. يعمل التشبيك على تعزيز التواصل بين المؤسسات الحكومية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، مما يؤدي إلى تكامل الموارد وتوجيهها نحو مبادرات فعّالة ومؤثرة. كما يشجع التعاون على بناء شراكات مستدامة تعزز الابتكار وتوفر حلولًا مبتكرة لتحديات التنمية. من خلال التشبيك والتعاون، يصبح من الممكن تحقيق شمولية أكبر وضمان مشاركة جميع أفراد المجتمعات المحلية، مما يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق تنمية مجتمعية مستدامة وشاملة تلبي متطلبات الجميع.

التحديات والفجوات الرئيسية	مجالات التدخل
1. **ضعف التنسيق بين القطاعين العام والخاص:** أشارت المشاورات إلى وجود فجوة كبيرة في التنسيق بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، فيما يتعلق بتنفيذ البرامج الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، يؤدي هذا الضعف إلى تفكيك الجهود وإهدار الموارد، مما يعيق توفير خدمات شاملة ومترابطة تلبي متطلبات هذه الشريحة، كما تم التأكيد على أن مشاركة القطاع الخاص في مجالات حيوية مثل التعليم، الرعاية الصحية، والاستجابة للطوارئ ما زالت	1. **تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لضمان تنفيذ استراتيجيات شاملة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المجالات** ▪ يجب تعزيز التعاون والتنسيق بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص من خلال إقامة شراكات فاعلة تهدف إلى دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المجالات (التعليم، العمل، الاستجابة للطوارئ، إلخ)، على سبيل المثال، يمكن للحكومة أن توفر إعفاءات

محدودة للغاية، رغم أهمية هذه القطاعات في دعم الأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق إدماج فعّال لهم.

2. **المقاومة الثقافية داخل بعض المنظمات والمؤسسات تجاه دمج الأشخاص ذوي الإعاقة:** لا تزال بعض المنظمات والمؤسسات الحكومية والخاصة تواجه مقاومة ثقافية تجاه دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث يُنظر إلى هذا الدمج على أنه قد يسبب تحديات تشغيلية أو تنظيمية أو أعباء مالية إضافية وقد أوضحت المشاورات مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية أن عدم التقبل الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة داخل بعض المؤسسات يعيق الجهود المبذولة لتحقيق الإدماج المجتمعي، كما أن العديد من المؤسسات لا توفر الموارد اللازمة لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة أو إدماجهم في بيئات العمل أو خطط الاستجابة للأزمات، كما تم الإشارة خلال جلسة المنظمات الدولية إلى أن تغيير المسؤول/ة الحكومي/ة يمكن أن يؤثر سلبًا على استمرارية البرامج والمشاريع، حيث قد يؤدي عدم إعطاء المسؤول/ة الجديد/ة الأولوية للمشروع أو التزامه/ا بدعمه/ا إلى توقف المشروع أو فقدانه زخمه، وتعتمد استمرارية البرامج بشكل كبير على اهتمام المسؤولين/ات في المناصب القيادية، مما يجعل ضمان استقرارها ونجاحها على المدى الطويل أمرًا أكثر تعقيدًا.

3. **مشاركة محدودة للقطاع الخاص في دعم البرامج التعليمية وفرص العمل وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في خدمات الاستجابة للطوارئ:** رغم الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في توفير فرص العمل ودعم الاستجابة للطوارئ للأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن مشاركته تظل محدودة في برامج دعم فرص التمكين الاقتصادي وخدمات إدارة الأزمات، وخلال المشاورات مع ممثلي القطاع الخاص، لوحظ أن الشركات لا تجد حوافز كافية لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة أو لتخصيص موارد مالية لدعم البرامج التي تهدف إلى إدماجهم في الأنشطة المجتمعية أو الاستجابة للأزمات.

ضريبية أو حوافز مالية للشركات الخاصة التي تقوم بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة أو تدعم البرامج التعليمية الخاصة بهم.

- يجب على الحكومة والقطاع الخاص العمل معًا لتوفير خطط شاملة تشمل التمويل المشترك لبرامج التعليم الدامج وتدريب الموظفين/ات على التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

2. **تقديم حوافز مالية للقطاع الخاص لدعمه في استراتيجيات الإدماج والمشاركة الفعّالة في برامج التعليم الشامل وإدارة الأزمات**

- من أجل تشجيع القطاع الخاص على الانخراط الفعّال في الدمج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة، يجب تقديم حوافز مالية مثل الإعفاءات الضريبية أو التمويل المباشر لتشجيع الشركات على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة ودعم البرامج التي توفر تدريبًا مهنيًا أو دورات تعليمية لهم.
- بالإضافة إلى ذلك، يجب تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في برامج إدارة الأزمات من خلال ضمان أن الاستجابة للطوارئ تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة، وتوفير البنية التحتية المناسبة لهم.

3. **تطوير إطار عمل للتعاون بين المنظمات غير الحكومية والقطاع الحكومي لضمان توفير برامج دامجة وشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة**

- يجب تعزيز التعاون بين المنظمات غير الحكومية والقطاع الحكومي من خلال إطار عمل تعاوني يضمن التنسيق الفعّال بين جميع الأطراف المعنية، ويشمل منظمات حقوق الإنسان، المنظمات غير الحكومية المتخصصة، والقطاع الخاص.
- يتطلب هذا التعاون توفير آليات شاملة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع المجالات بما في ذلك التعليم والصحة والعمل، وضمان مشاركة فعّالة من جميع الأطراف في تقديم الدعم المستدام للأشخاص ذوي الإعاقة.

٣.٣. الفرص المتاحة لتعزيز التنمية المجتمعية الدامجة

يستعرض هذا القسم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال المشاورات التي أُجريت، حيث يتناول القسم أهم الفرص المتاحة التي رأي بها المشاركون والمشاركات خلال المشاورات دعما لاستراتيجية التنمية المجتمعية الدامجة.

تشكل السياسات والقوانين الوطنية في الأردن فرصة جوهرية لتعزيز الإدماج الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث يُعد قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017 محورًا أساسيًا في تحقيق هذا الهدف. يفرض القانون على المؤسسات العامة والخاصة توفير بيئات دامجة تضمن سهولة الوصول وتراعي متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف المجالات، بما في ذلك التعليم، الصحة، والعمل. علاوة على ذلك، يعزز التزام الأردن باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع، مما يدفع نحو مواءمة السياسات الوطنية مع المعايير الدولية. ومع وجود كود البناء الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة، التي تهدف إلى تهيئة البنية التحتية بما يتناسب مع متطلباتهم، تزداد فرص تحسين الوصول المادي للخدمات والمرافق. يُضاف إلى ذلك محاولات تخصيص ميزانيات كافية لترتيبات التيسير المعقولة، ما يضمن تنفيذ السياسات بشكل عملي وفعّال.

على الصعيد الاقتصادي، تبرز الشراكات بين القطاعين العام والخاص ولو على مستواها الحالي كعامل محوري لدعم التوظيف والإدماج المهني للأشخاص ذوي الإعاقة، ويُمكن للشركات أن تلعب دورًا رئيسيًا في هذا السياق من خلال الاستفادة من نماذج عالمية ناجحة لحوافز مالية ترتبط بالإدماج، مثل الإعفاءات الضريبية والقروض الميسرة، لتشجيعها على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير بيئات عمل دامجة. في الوقت ذاته، يمثل الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي تتجه له العديد من البرامج الحالية للمنظمات غير الحكومية والحكومة للنهوض الاقتصادي فرصة للأشخاص ذوي الإعاقة لإدماجهم وتعزيز استقلاليتهم ودعم مساهمتهم في الاقتصاد الوطني، كما تعد برامج التدريب المهني والتي تنفذ بالتعاون مع الجامعات والمعاهد المهنية أداه مهمة يمكن من خلالها تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكنهم من اكتساب المهارات اللازمة لسوق العمل، مما يزيد من فرصهم في الحصول على وظائف لائقة ومستدامة.

من الناحية الاجتماعية، تبرز الجهود الحالية لتعزيز قبول الأشخاص ذوي الإعاقة داخل المجتمع المحلي من خلال إطلاق حملات توعوية تهدف إلى رفع الوعي بحقوقهم وتغيير التصورات السلبية تجاههم كفرصة للبناء عليها، كما يبرز النشاط الإعلامي للأردن من خلال القنوات والبرامج المتنوعة فرصة لتسليط الضوء على ادماج الأشخاص ذوي الإعاقة وحمل رسائلهم والمساهمة في تغيير الصورة النمطية حولهم، حيث تُعتبر وسائل الإعلام والمنصات الرقمية أدوات فعّالة لتحقيق هذا الهدف، حيث يمكن استخدامها لإبراز قصص النجاح والنماذج الإيجابية للأشخاص ذوي الإعاقة، مما يسهم في تغيير المواقف المجتمعية وتعزيز احترام التنوع، إضافة الى ذلك، يعتبر اهتمام منظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات الدولية حافزاً لدمج المفاهيم التي تتحدى الصور النمطية من داخل المجتمعات المحلية، وذلك من خلال ورش عمل تستهدف أصحاب/صاحبات العمل والمجتمعات المحلية لزيادة فهمهم لأهمية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوضيح الفوائد التي يمكن أن تحققها بيئات العمل والمجتمعات الدامجة.

في المجال التكنولوجي، يُعد التحول الرقمي فرصة واعدة لتسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات والمعلومات. حيث يمكن استغلال الثورة التكنولوجية المتوفرة بتكاليف معقولة من خلال التطبيقات الذكية مخصصة، مثل التطبيقات الناطقة أو الداعمة للغة الإشارة، التي تلبي متطلباتهم الفردية، وعلاوة على ذلك، يمكن إنشاء منصات تدريب إلكترونية بالتعاون مع جهات تعليمية واعدة مثل "إدراك"، لتوفير فرص تعليمية ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة، كما يُمكن اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل متطلباتهم واقتراح حلول مخصصة، مما يسهم في تحسين جودة حياتهم وتعزيز استقلاليتهم.

أما على الصعيد البيئي، فوجود كودات البناء الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة هي فرصة للبناء عليها، وتحديثها بشكل دوري لضمان استجابتها لمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أن التحسينات التي تقودها بعض شبكات النقل العام، مثل "باص عمان ذو التردد السريع" والتحسينات على محطات الانتظار يمكن تعميمها وكسب التأييد لها لتحسين وسائل النقل العام لتكون دامجة وميسرة وتوفير ممرات

خاصة لهم، ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يمكن ان تمتد التجربة على تجهيز المرافق السياحية والفندقية لتشمل تجهيزات خاصة تتيح للأشخاص ذوي الإعاقة الاستمتاع بالخدمات السياحية والثقافية، مما يعزز من دمجهم في الأنشطة الاجتماعية والترفيهية.

من الناحية القانونية، تُعتبر الفرص المتعلقة بتعزيز تنفيذ القوانين ذات الصلة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة جوهرية لتحقيق الإدماج الشامل، ويتطلب ذلك تفعيل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 20 لسنة 2017 ومراقبة تنفيذه لضمان الامتثال من قبل جميع الجهات، كما يمكن صياغة تشريعات جديدة تعزز من حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل توفير حوافز ضريبية وجمركية للشركات الداعمة لهم، وتشجيع إدماج متطلباتهم في القوانين والسياسات المؤسسية، ويُعد إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في صياغة هذه التشريعات خطوة أساسية لتحسين فاعليتها وضمان استجابتها لمتطلباتهم الحقيقية..

الباب الرابع: نظرية التغيير

١.٤. بناء ومكونات نظرية التغيير

تنطلق نظرية التغيير لتحقيق الهدف طويل المدى المتمثل في بناء مجتمع دامج بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، من معالجة التحديات والفجوات التي تم تحديدها من خلال المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والتي تعيق مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل وفاعل. وتتمثل أبرز هذه التحديات في محدودية قدرات منظماتهم على التأثير وصنع القرار، وضعف الموارد المالية، وغياب البيانات الدقيقة، وانتشار الوصمة الاجتماعية والصور النمطية، إلى جانب محدودية فرص الوصول إلى التدريب والعمل، وضعف أنظمة الاستجابة للكوارث التي تراعي متطلباتهم.

وللتصدي لهذه التحديات، تتبنى الاستراتيجية سلسلة من التدخلات المتكاملة، تشمل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وشبكاتهم من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والمجتمعية، وتعزيز دورهم في صنع القرار على المستويين الوطني والمحلي، وتطوير قدراتهم في مجالات كسب التأييد والمناصرة، إضافة إلى تحسين بيئة المشاركة السياسية، ودعم منظماتهم تقنيًا وماليًا. كما تتضمن التدخلات حملات إعلامية ومجتمعية لتحدي الوصمة وتعزيز القبول الاجتماعي، وتطوير سياسات وتشريعات دامجة، وبناء قواعد بيانات موحدة، وتحسين التنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان تقديم خدمات دامجة وشاملة.

ومن خلال هذه التدخلات، تُسفر الاستراتيجية عن تحقيق مخرجات مهمة تتمثل في زيادة المشاركة السياسية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات والعمليات الانتخابية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، ورفع مستوى الوعي المجتمعي بحقوقهم، وتقليل الصور النمطية السلبية، بالإضافة إلى تحسين قدرة المجتمع على الاستجابة للطوارئ والكوارث بشكل دامج.
وتُفضي هذه المخرجات إلى نتائج جوهرية، منها تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم من لعب دور فاعل ومؤثر في المجتمع، وتعزيز استقلاليتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق بيئة مجتمعية دامجة تحترم حقوقهم وتبرز مساهماتهم في مختلف القطاعات، وصولًا إلى الأثر المنشود المتمثل في بناء مجتمع دامج بالكامل يضمن المساواة والفرص العادلة للجميع[13].

[13] مرفق ملحق 6 يبين نظرية التغيير بشكل مفصل، متضمنًا العلاقات السببية بين التحديات والتدخلات والمخرجات والنتائج والأثر طويل المدى

وتحدد نظرية التغيير المخرجات والنتائج الضرورية التي ستساهم، عند تحقيقها، في التأثير الطويل الأجل المتمثل في إنشاء مجتمع دامج بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وتركز المخرجات على الإجراءات الملموسة والتحسينات داخل المجتمعات والمنظمات والأنظمة، في حين تعمل النتائج كمؤشرات لقياس التقدم الملموس نحو الإدماج والتمكين. وفيما يلي النتائج المتوقعة التي ستشاهم المخرجات في تحقيقها والتي ستؤدي في حال تحققها الى تحقيق رؤية الاستراتيجية:

1. **النتيجة 1:** الأشخاص ذوو الإعاقة وشبكاتهم ومنظماتهم مشاركون بفاعلية ولهم تأثير ملموس في صنع القرار، وينعمون بالاندماج والقبول المجتمعي، وتبرز أدوارهم ومساهماتهم الإيجابية في مختلف مجالات الحياة.
2. **النتيجة 2:** نظام متكامل ومستدام يضمن شمول الأشخاص ذوي الإعاقة ومساواتهم في الوصول إلى جميع الخدمات، ويعزز تمكينهم ومشاركتهم الفاعلة في ترسيخ مبادئ المساءلة على كافة مستويات الحوكمة وتقديم الخدمات.
3. **النتيجة 3:** تم تعزيز الإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يتيح لهم فرصًا أوسع للتدريب والتوظيف وريادة الأعمال، ويُسهم في مشاركتهم الفاعلة في الاقتصاد، ويعزز استقلالهم المالي وقدرتهم على تحقيق حياة كريمة ومستقلة.
4. **النتيجة 4:** تم تعزيز قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على الصمود في مواجهة الكوارث بفضل قيادتهم النشطة ومشاركة منظماتهم وشبكاتهم، مع ضمان توفير خدمات شاملة وفعالة ومستدامة للاستعداد والاستجابة والتعافي في جميع المجتمعات.

٢.٤. الافتراضات

من أجل التنفيذ الناجح لاستراتيجية التنمية المجتمعية الدامجة القائمة على المجتمع، يجب وضع عدة افتراضات لضمان مواءمة الأنشطة وتنفيذها. هذه الشروط الأساسية ضرورية لخلق بيئة داعمة تدفع النتائج المرجوة.

أ. **الإرادة السياسية:** تظهر الحكومة التزامًا مستدامًا بالتنمية المجتمعية الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتدعم بنشاط وتخصص الموارد اللازمة لتنفيذ السياسات والبرامج الشاملة على المستويين الوطني والمحلي.

ب. **تعاون أصحاب المصلحة:** يوجد مستوى عالٍ من التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات المجتمعية، مما يضمن نهجًا موحدًا ومتكاملًا لتنفيذ استراتيجية التنمية المجتمعية الدامجة عبر جميع القطاعات.

ج. **دعم المجتمع:** المجتمعات المحلية، بما في ذلك الأسر والأفراد، منفتحة وراغبة في المشاركة في المبادرات الرامية إلى خلق بيئات دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز العمل الجماعي للتغلب على التحديات ودعم جهود التكامل.

د. **تو افر الموارد:** تتوفر الموارد المالية والفنية والبشرية الكافية باستمرار لدعم الأنشطة الموضحة في استراتيجية التنمية المجتمعية الدامجة، وتمكين التنفيذ الفعال والاستدامة للبرامج والخدمات الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة.

ه. **الدعم التنظيمي والمؤسسي:** إن الأطر التنظيمية والمؤسسية مواتية للتنمية المجتمعية الدامجة، وتضمن أن الهياكل القانونية والإدارية والسياسية تدعم وترصد بشكل فعال تنفيذ المبادرات الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة عبر القطاعات.

٣.٤. خارطة الأطراف المعنية وأدوارها

يعتمد التنفيذ الناجح لاستراتيجية التنمية المجتمعية الدامجة القائمة على المجتمع بشكل كبير على التعاون والمشاركة من جانب مختلف أصحاب المصلحة. يلعب كل طرف دورًا حاسمًا في دفع عملية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة على المستويات الوطنية والمحلية والمجتمعية. ويشكل أصحاب المصلحة هؤلاء، بدءًا من الكيانات الحكومية إلى القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليون، جزءًا لا يتجزأ من تحقيق التغيير المستدام وضمان احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ودعمها في جميع مجالات الحياة. وفيما يلي خريطة مفصلة لأصحاب المصلحة الرئيسيين وأدوارهم في تعزيز أجندة التنمية المجتمعية الدامجة القائمة على المجتمع. وفيما يلي أبرز هذه الجهات وادوارها:

- **المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:** يُعدّ المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة جهة رئيسية تُشرف على تنسيق سياسات وبرامج الإعاقة وتوجيهها، كما يعمل كحلقة وصل بين مجتمعات الأشخاص ذوي الإعاقة والجهات الحكومية وأصحاب المصلحة، لضمان تنفيذ السياسات بفعالية وشمولية، ويضطلع المجلس بدور حيوي في مواءمة الاستراتيجيات الوطنية مع الواقع العملي، إضافةً إلى الدفع نحو تغييرات نظامية تُسهم في تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء البلاد.
- **الجهات الحكومية:** وهي مسؤولة عن تطوير وتنفيذ وإنفاذ السياسات التي تعزز إدماج ذوي الإعاقة على المستوى الوطني، يشمل ذلك ضمان وتنفيذ الأطر التشريعية التي تدمج حقوق ذوي الإعاقة، والإشراف على تخصيص الموارد، ووضع معايير وطنية لإمكانية الوصول والإدماج، كما ينبغي على الحكومة توفير القيادة والتوجيه السياسي، وخلق الحوافز للجهات الفاعلة الأخرى لاتخاذ الإجراءات، كما أنها أساسية في ضمان توافق الاستراتيجيات الوطنية مع قانون الأشخاص ذوي الإعاقة والاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- **الإدارات المحلية ومكاتب تقديم الخدمات التابعة للوزارات:** تلعب الحكومات المحلية دورًا محوريًا في تنفيذ السياسات الوطنية على مستوى المجتمع، فهي مسؤولة عن تكييف الاستراتيجيات الوطنية مع السياقات المحلية، وضمان تقديم الخدمات الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات مثل البنية التحتية المتاحة، والتعليم، والرعاية الصحية، والاستجابة للكوارث، كما تعمل الحكومات المحلية على التنسيق مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والشركات المحلية والمجتمع بشكل عام لخلق بيئة دامجة وضمان أن تعكس السياسات المحلية متطلبات وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- **منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة:** تلعب منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة دورًا حاسمًا في الدفاع عن حقوق هذه الشريحة، وزيادة الوعي بقضايا الإعاقة، وضمان إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب الحياة المجتمعية، فهي تعمل كصوت للأشخاص ذوي الإعاقة، وتساهم في إنشاء سياسات وبرامج دامجة، مع ضمان احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تلعب منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة دورًا حيويًا في تقديم خدمات الدعم، بما في ذلك التدريب وبناء القدرات والمشاركة المجتمعية، وهي تضمن دمج وجهات نظر الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم في تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات والتدخلات.
- **منظمات المجتمع المدني غير الحكومية:** تعمل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية كوسطاء بين المجتمع وأصحاب المصلحة الآخرين، مما يضمن تلبية متطلبات الفئات المهمشة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، ويمكنها تقديم الخدمات، والدعوة إلى تغيير السياسات، ورفع مستوى الوعي، وتشارك المنظمات غير الحكومية أيضًا في تنفيذ التدخلات المجتمعية، إجراء أنشطة بناء القدرات، ودعم منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في عملها الدعائي. تلعب أيضًا دورًا في مراقبة وتقييم تأثير السياسات والبرامج التي تهدف إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.
- **الشركاء الدوليون:** يقدم الشركاء الدوليون، مثل الوكالات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات التنمية العالمية، المساعدة الفنية والتمويل والدعم السياسي لتنفيذ برامج التنمية المجتمعية الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتتمتع هذه الجهات بالموارد والخبرة التي تساعد في تنفيذ برامج واسعة النطاق، ومراقبة التقدم، وضمان تلبية المعايير العالمية لإدماج

الأشخاص ذوي الإعاقة، كما يعزز الشركاء الدوليون التعاون الدولي ويجلبون أفضل الممارسات إلى السياقات المحلية، ويدعمون أصحاب المصلحة المحليين في تحقيق التنمية المستدامة والدامجة.

- **القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص دورًا رئيسيًا في دفع الفرص الاقتصادية الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة في مجال التوظيف وريادة الأعمال، يمكن لشركات القطاع الخاص دعم الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال جعل أماكن العمل في متناولهم، وتوظيفهم والاحتفاظ بهم، ودمج الممارسات الدامجة في عملياتها، بالإضافة إلى ذلك، يمكن للقطاع الخاص الشراكة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والحكومة والمنظمات غير الحكومية لخلق فرص العمل، وتقديم التدريب والتوجيه، وتعزيز ممارسات الأعمال الدامجة. كما يمكن للقطاع الخاص المساهمة من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تركز على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والمساعدة في تطوير منتجات وخدمات يمكن الوصول إليها.
- **الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم**: تعتبر الأسر والأشخاص ذوي الإعاقة من الجهات الفاعلة المحورية، والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من تشكيل وقيادة المبادرات التي تؤثر عليهم بشكل مباشر، ويضمن إشراكهم أن تكون الاستراتيجيات شاملة ومعبّرة عن متطلباتهم وتطلعاتهم بشكل حقيقي، ومن خلال مشاركتهم النشطة، يساهمون في ضمان أن تكون التدخلات عملية وتستند إلى تجاربهم الحياتية المباشرة، بما يضمن تحقيق الدعم المطلوب بشكل مستدام.

الباب الخامس: الأهداف الاستراتيجية

الرؤية

" مجتمع دامج بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية"

الهدف الاستراتيجي الأول: تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ومنظماتهم من المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.

التدخلات:

1.1. **رفع الوعي وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في مشاورات السياسات العامة وكسب التأييد لقضاياهم ومطالبهم:** تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات التشاور والسياسات العامة من خلال تحسين إمكانية الوصول إلى المنصات الرقمية الرسمية، وتطوير حملات توعوية وتدريبية تُمكّنهم من فهم آليات المشاركة، والتعبير عن آرائهم، والدفاع عن قضاياهم. يشمل التدخل دعم استخدام أدوات المشاركة السياسية وكسب التأييد، وتأسيس مجموعات مدافعة محلية يقودها أشخاص ذوو إعاقة، وتمكينهم من صياغة مطالب جماعية، والتفاعل مع صناع القرار. كما يتضمن العمل مع الجهات الحكومية لتبني ممارسات مؤسسية دامجة، تضمن المشاركة المستدامة للأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات صنع القرار على المستويين الوطني والمحلي.

1.2. **تعزيز المشاركة النشطة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الأحزاب السياسية:** تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الحزبية والخطاب السياسي، وتمكينهم من تولي أدوار نشطة، والتعبير عن مخاوفهم، والدعوة لتحقيق مطالبهم داخل الأحزاب السياسية، وضمان طرح هذه القضايا على البرلمان، بالإضافة إلى ذلك، التعاون مع الأحزاب السياسية لضمان إدراج أجندة الأشخاص ذوي الإعاقة ودعم تعيين الأشخاص ذوي الإعاقة في مناصب قيادية وأدوار صنع القرار ويشمل ذلك تعديل نظام المساهمات المالية لتحفيز ترشيحهم ضمن القوائم الحزبية.

1.3. **تهيئة مراكز الاقتراع لتسهيل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة:** إعادة تأهيل ما لا يقل عن 30% من مراكز الاقتراع للانتخابات المحلية والوطنية على مدى السنوات المقبلة لضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها، من خلال تعديل البنية الأساسية حيثما أمكن وتوفير حلول بديلة للمواقع التي تعاني من قيود ثابتة، بالتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، مع ضمان دمج هذه التغييرات في المبادئ التوجيهية للهيئة المستقلة للانتخاب لضمان المشاركة الشاملة. إلى جانب تطوير خدمة دليل إلكتروني وخط ساخن لإرشاد الناخبين إلى المراكز الأنسب لهم. وتشمل الجهود كذلك تطوير مادة تدريبية ودليل إرشادي لتأهيل الكوادر العاملة في مراكز الاقتراع على التواصل السليم والداعم مع الناخبين ذوي الإعاقة، وضمان ممارسة الاقتراع بسرية وكرامة. كما يتم تحديث المبادئ التوجيهية الرسمية للهيئة المستقلة للانتخاب لضمان استدامة الدمج الشامل في العملية الانتخابية

1.4. **دعم الأشخاص ذوي الإعاقة للترشح للانتخابات البرلمانية والمحلية:** توفير الدعم الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يترشحون للانتخابات من خلال تقديم التدريب على إدارة الحملات الانتخابية، والتوجيه الاستراتيجي والتواصل الإعلامي، وبناء التحالفات، إضافة إلى إرشاد سياسي فردي من قبل مستشارين لمساعدتهم في تطوير استراتيجيات انتخابية فعّالة. كما يشمل التدخل دعماً فنياً في إدارة الحملات الرقمية وتصميم المواد الدعائية، إلى جانب إطلاق حملة إعلامية وطنية لتشجيع التصويت لهم وتسليط الضوء على قصص نجاحهم في المجالين السياسي والاجتماعي..

1.5. **تعزيز المشاركة الفعّالة للأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرار المحلي**: تعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات التخطيط واتخاذ القرار على مستوى البلدية والمحافظة، من خلال تعيين ضباط ارتباط ضمن وحدات تكافؤ الفرص في البلديات، وتدريبهم على دعم السياسات الدامجة ومتابعة تنفيذها. يشمل التدخل أيضًا بناء قدرات وحدات تكافؤ الفرص والعاملين/ات في البلديات حول سبل تعزيز التنمية المحلية الدامجة، وضمان إدراج متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة في الخطط التنموية..

1.6. **تمكين وتعزيز منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة**: دعم إنشاء وتعزيز منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكينها كقادة مجتمعيين رئيسيين يدافعون عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويضمنون إدماجهم في السياسات العامة. وسيتضمن ذلك تعزيز القدرات الفنية والتنظيمية والإدارية لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لضمان قدرتها على تقديم خدمات عالية الجودة ودمج قضايا الإعاقة بشكل فعال في أجندات التنمية المحلية والوطنية. ضمان وصول منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الموارد بشكل عادل في جميع المناطق، وتبسيط العمليات القانونية والإدارية لتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الشراكات بين منظمات ذوي الإعاقة والحكومة لتحسين التنسيق. بالإضافة إلى ذلك، يجب إنشاء آليات المتابعة والتقييم لقياس تأثير منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحديد التحديات، وتوفير الدعم اللازم لتعزيز دورها في تعزيز التنمية المجتمعية الدامجة.

1.7. **تطوير القدرة على حق تقرير المصير وبناء مهارات الاستقلالية في الحياة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة:** تطوير وتنفيذ برامج تدريبية دامجة وخاصة في المحافظات والجامعات تهدف إلى تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة المهارات الحياتية الأساسية مثل التواصل وإدارة الوقت والتنقل المستقل. وهذا من شأنه أن يحسن قدرتهم على العيش بشكل مستقل والمشاركة بنشاط في الحياة المجتمعية.

1.8. **تعزيز الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحدي الصورة النمطية حولهم مع توسيع دور وسائل الإعلام في ذلك**: تعزيز الوعي المجتمعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتغيير الصور النمطية السائدة عنهم من خلال إطلاق برنامج وطني متكامل للتوعية الإعلامية. يشمل البرنامج حملات رقمية تعرض قصص نجاح ملهمة وتروج لمفاهيم الدمج المجتمعي، مع ضمان تهيئتها للوصول الدامج. كما يتضمن أنشطة وجاهية محلية في المناطق الريفية بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، من خلال فعاليات مجتمعية وجلسات تثقيف الأقران، إضافة إلى ذلك، يركز التدخل على التعاون مع وسائل الإعلام التقليدية لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج الحوارية والترفيهية العامة، ليس فقط كأصحاب تجربة، بل كمهنيين في مختلف المجالات، بما يعزز صورتهم كأفراد فاعلين ومؤثرين في المجتمع..

1.9. **دمج الوعي بالإعاقة في المناهج الدراسية ونظام التدريب في المدارس والجامعات وكليات المجتمع**: إدخال برامج دامجة للتوعية بالإعاقة في المدارس لتعزيز بيئة دامجة حيث يفهم الطلاب حقوق وقدرات ومساهمات الأشخاص ذوي الإعاقة إضافة إلى تطوير مقرر جامعي إجباري في الجامعات والمعاهد الأردنية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يجب أن تتضمن هذه المبادرة دمج حقوق الإعاقة وموضوعات الإدماج في المناهج الدراسية في جميع المستويات الدراسية، لضمان تعلم الأطفال أهمية الإدماج والاحترام والتكامل الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة منذ سن مبكرة، بالإضافة إلى ذلك، تنفيذ برامج منتظمة لتدريب المعلمين/ات حول حساسية الإعاقة لتزويد المعلمين/ات بالمعرفة والمهارات اللازمة لدعم جميع الطلاب بشكل فعال، يجب على المدارس والجامعات والمعاهد الأردنية أيضًا تنظيم حملات وأنشطة تعزز التكامل الاجتماعي، وتتحدى الصور النمطية، وتسلط الضوء على النماذج الإيجابية للأشخاص ذوي الإعاقة، سيساعد هذا التدخل في تنمية ثقافة الإدماج وتكافؤ الفرص داخل المدارس والجامعات والمعاهد الأردنية، مما يؤدي إلى تعزيز القبول الاجتماعي، والتأكيد على قبول التنوّع والحق في المشاركة.

الهدف الاستراتيجي الثاني: إرساء نظام مستدام يضمن المساواة في الوصول إلى الخدمات وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم من تعزيز المساءلة في تقديمها.

التدخلات:

2.1. **دعم الإصلاحات التشريعية لقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:** إجراء مراجعة وطنية شاملة لقانون الأشخاص ذوي الإعاقة الحالي، مع مراعاة التطورات والتحديات والالتزامات الأخيرة بتنفيذه، والتأكد من إجراء هذه المراجعة من خلال مشاورات عامة موسعة مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص ذوي الإعاقة، وأسرهم، وجميع قطاعات المجتمع، وتنفيذ الإجراءات الإصلاحية والتعديلات المتوافقة مع التزامات الأردن تجاه اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ونهج التنمية المجتمعية الدامجة، مع إطلاق حملات مناصرة موازية لإشراك صناع/صانعات السياسات في تأييد هذه التعديلات وضمان تبنيها بشكل فعال.

2.2. **مواءمة استراتيجيات وسياسات الوزارات مع مبادئ التنمية المجتمعية الدامجة:** متابعة تنفيذ قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتطوير الأدوات اللازمة لدعم الامتثال المؤسسي، ويشمل ذلك تطوير تعليمات تنفيذية ودليل موحد ضمن الخطط الوطنية، بما في ذلك خطط التعليم الدامج والحماية الاجتماعية، تنفيذ تدقيقات تشاركية، إعداد خطط تصحيحية، وتحسين الوصول في المباني الحكومية والبلدية، كما يشمل تطوير تطبيق إلكتروني تفاعلي يُظهر الأماكن المهيأة ويتيح تقييمها من قبل المستخدمين/ات، بالتعاون مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المحلي.

2.3. **ضمان شمولية الخدمات الإلكترونية للأشخاص ذوي الإعاقة:** الاستثمار في الدعم الفني والتكنولوجي للهيئات الحكومية لتسهيل التنفيذ الفعال للسياسات الشاملة، وهذا من شأنه أن يضمن إمكانية الوصول الكامل إلى الوجاهية والإلكترونية وفعاليتها للأشخاص ذوي الإعاقة على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، مما يعزز تقديم الخدمات ويعزز الشمولية في جميع القطاعات.

2.4. **إنشاء سجل وطني موحد (قاعدة بيانات موحدة) تدعم تخصيص الموارد للأشخاص ذوي الإعاقة:** تطوير وتنفيذ قاعدة بيانات موحدة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال انشاء نظام وطني لتوثيق الاعاقات وانواعها بناء على التصنيفات المعتمدة ومعلومات ديمغرافية تتناول الجنس والعمر ومكان الإقامة واي معلومات أخرى ذات علاقة، وربط ذلك مع برنامج البطاقة التعريفية الأشخاص ذوي الإعاقة، بحيث ستتيح هذه القاعدة تخصيص الموارد بكفاءة واستهداف أكثر، وضمان دعم جهود إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وإعطائها الأولوية على المستويين الوطني والمحلي، وتحسين تقديم الخدمات والاستثمار في تطوير الخدمات، وتتبع للتقدم المحرز نحو معالجة اولويات الأشخاص ذوي الإعاقة.

2.5. **تطوير وتنفيذ برنامج تدريب شامل لمقدمي الخدمات على المستوى المحلي:** تطوير وتنفيذ برنامج تدريبي لمقدمي الخدمات بالتعاون مع الميسرين والمنظمات المحلية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك موظفي/ات البلدية والمكاتب المحلية للوزارات ذات الصلة، مثل العاملين/ات في مجال الرعاية الصحية والمعلمين/ات والعاملين/ات الاجتماعيين/ات، لتعزيز فهمهم للمتطلبات المحددة للأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة في المناطق الريفية ورفع وعيهم في البدائل العملية للإدماج والتي تبنى على الخبرات المحلية وخبرات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل التدريب على منهجية التنمية المجتمعية الدامجة ، التعامل مع التحديات البيئية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، أفضل الممارسات في صياغة القوانين الشمولية، الترتيبات التيسيرية، واستخدام الوسائل التكنولوجية، والاستعانة بشبكات الاقران، ادماج متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة في نموذج الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي المعتمد الخ).

2.6. **تعزيز استدامة برامج دمج الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تعبئة الموارد المحلية وتخصيص التمويل على المستوى البلدي:** تنفيذ نهج قائم على الأصول للتنمية المجتمعية حيث يشمل ذلك رسم خرائط مجتمعية لتوثيق الموارد المحلية وتطوير قاعدة بيانات وطنية تدعم التنمية الدامجة، ونشر هذه الخرائط لاستخدامها في التدريب والتخطيط. كما يتضمن إطلاق حملات مناصرة وطنية لإدراج مخصصات مالية في موازنات البلديات، وتنظيم حوارات مع صناع/صانعات القرار لتعزيز الالتزام المالي، إضافة إلى دعم المبادرات المجتمعية التي يقودها الأشخاص ذوو الإعاقة من خلال مسابقات ومنح صغيرة، بالشراكة مع القطاعين العام والخاص.

2.7. **تعزيز دور منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة المحلية في متابعة وتقييم الامتثال وتقديم الخدمات:** تمكين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة متابعة وتقييم الامتثال في تقديم الخدمات الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة ومدى تطبيق قانون الأشخاص ذوي الإعاقة واي تشريعات او سياسات ذات علاقة من خلال توفير التدريب والموارد لهم ولأعضائهم من الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم، وخاصة في المناطق المحرومة أو النائية، ومشاركة هذه التقارير مع المؤسسات الحكومية والبلديات، للاستفادة من هذه التقارير في اتخاذ القرارات القائمة على المعلومات لتحديد الثغرات وتوجيه تعديلات السياسات طويلة الأجل لتحسين تقديم الخدمات والشمول.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز الإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة لزيادة مشاركتهم واستقلالهم المالي.

التدخلات:

3.1. **إطلاق برامج ريادة الأعمال والابتكار للأشخاص ذوي الإعاقة:** تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة اقتصاديًا من خلال إطلاق برامج متكاملة لريادة الأعمال والتشغيل تستجيب لمتطلباتهم وتُعزز من مشاركتهم في سوق العمل، ويشمل ذلك تصميم برامج تدريبية تراعي الفروقات الفردية وتُركز على المهارات المهنية وريادة الأعمال والإدارة المالية، إلى جانب توفير فرص تشغيل وتشبيك مباشر مع سوق العمل. كما يتضمن التدخل تخصيص كوتا في برامج التمويل والمنح، وتقديم قروض ميسرة، وإطلاق برامج إرشاد وربط سوقي لضمان استدامة المشاريع. ويدعم هذا التوجه تطوير محطات مستقبل دامجة تُوفر بيئة عمل مهيأة وتسهيلات تقنية وخدمات مساندة، مع تنظيم تدريبات عملية وفعاليات لربط الرياديين من الأشخاص ذوي الإعاقة مع شبكات الأعمال المحلية والإقليمية، بما يعزز فرصهم في الانطلاق والاستدامة.

3.2. **تعزيز التدريب المهني الدامج:** تهيئة مراكز التدريب لتكون متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة من حيث البنية التحتية والتقنيات المساعدة، وتدريب الكوادر على مهارات التواصل والتعامل مع مختلف أنواع الإعاقات، بالإضافة إلى تطبيق نهج "مدرب العمل" لضمان دمج الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، كما يشمل تنفيذ جلسات توعوية للمستفيدين/ات من الأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينهم من الاستفادة الكاملة من خدمات التدريب المهني.

3.3. **استدامة نظام الحوافز وتطوير برامج لبناء القدرات والتثقيف للقطاع الخاص لتشغيل ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة:** تحفيز القطاع الخاص على التشغيل الدامج من خلال استدامة البرنامج الوطني لتقدّيم حوافز مالية وقانونية للشركات الملتزمة بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وتغطية تكاليف تدريبهم وتوفير التعديلات التيسيرية في بيئة العمل، ويتضمن هذا التدخل أيضًا رفع كفاءة الشركات في الدمج من خلال تطوير وتعميم الأدلة الإرشادية مثل "دليل الأربعين"، وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة بالتعاون مع غرف الصناعة والتجارة، كما يتم الترويج للنماذج الناجحة عبر حملات وطنية لزيادة الوعي بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية للتشغيل الدامج، بالإضافة إلى إطلاق مبادرات بحثية بالشراكة مع الجامعات والمراكز الأكاديمية لدراسة أثر تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركة نتائجها مع القطاعين العام والخاص لتحفيز السياسات القائمة على الأدلة.

3.4. **دعم الشمول المالي للأشخاص ذوي الإعاقة:** تماشياً مع استراتيجية الأردن للشمول المالي، ينبغي إنشاء برامج متخصصة لمحو الأمية المالية وخدمات التمويل الأصغر التي تستهدف للأشخاص ذوي الإعاقة، وينبغي أن تهدف هذه البرامج إلى تثقيف الأشخاص ذوي الإعاقة حول كيفية الوصول إلى الخدمات المالية والاستفادة منها، وإدارة الشؤون المالية الشخصية، والتنقل في الأنظمة لتلبية متطلباتهم. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تطوير آليات دعم مستهدفة تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة على إنشاء وتنمية الأعمال التجارية الصغيرة، مثل توفير القروض المتاحة، وتقديم الإرشاد، وضمان أن تكون البنية التحتية المصرفية دامجة للأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة. وستعمل المبادرة أيضاً على تعزيز الشراكات مع مؤسسات التمويل الأصغر لضمان توفر الموارد المالية وإتاحتها للأشخاص ذوي الإعاقة، وتمكينهم من تحقيق الاستقلال المالي.

3.5. **تعزيز نموذج المؤسسات الاجتماعية لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة:** تشجيع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة على اعتماد نموذج المؤسسات الاجتماعية (social enterprises)، وتمكينها من إنشاء وإدارة الأعمال التجارية التي توفر فرص العمل وتعزز ريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة، يجب تصميم هذه الأعمال بحيث تكون مكتفية ذاتيا، مع إعادة استثمار الأرباح في عمليات منظمة الأشخاص

ذوي الإعاقة لضمان الاستدامة طويلة الأجل. من خلال الاستفادة من برامج التمويل الأصغر والدعم من صندوق دعم الجمعية، يمكن لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إلى الموارد اللازمة لبدء وتوسيع هذه الأعمال، وسيعمل هذا النموذج على تمكين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة من القيام بدور أكثر نشاطًا في دفع الإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة مع ضمان عدم اعتمادهم فقط على التمويل الخارجي، وستعمل المبادرة على تعزيز ريادة الأعمال وتنمية المهارات وتوفير فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة، مع المساهمة أيضًا في الاستدامة المالية لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة نفسها. من خلال هذا النهج، يمكن لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة أن تصبح لاعبا رئيسيا في مجتمعاتها، وتعزز النمو الشامل وتوفر الدعم المستمر لأعضائها.

الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز صمود الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مراحل الكوارث (الاستعداد، الاستجابة، والتعافي) وبمشاركة فعّالة لمنظماتهم وأسرهم.

التدخلات:

4.1 **تحسين الاستعداد للاستجابة للكوارث:** تعزيز قدرة الأردن على الاستجابة الفاعلة للكوارث من خلال مراجعة وتحديث الخطط الوطنية والإجراءات التشغيلية وتمارين المحاكاة لتصبح أكثر شمولًا ومواءمة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. كما يتضمن التدخل إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم في جميع مراحل الاستعداد والاستجابة، وتنفيذ برنامج تدريبي وطني لتعزيز جاهزيتهم الشخصية، إلى جانب إطلاق حملات توعوية ومواد إعلامية مهيأة قابلة للوصول. ويشمل التدخل كذلك تحديد مراكز الإيواء في المملكة وإعداد خارطة تفاعلية باستخدام نظام GIS وتزويد الجهات المعنية بها، بما يعزز شمولية خطط الطوارئ الوطنية وجاهزيتها.

4.2 **تحسين الاستجابة لخدمات الإغاثة أثناء وبعد الكوارث للأشخاص ذوي الإعاقة:** تعزيز جاهزية منظومة الإغاثة الوطنية لتكون أكثر شمولًا للأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال التنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية والجهات ذات العلاقة لضمان أولوية وعدالة في توزيع المواد الغذائية والمساعدات الطارئة في جميع المناطق. كما يتضمن التدخل تنفيذ برامج تدريبية وورش عمل في مجال الدعم النفسي والاجتماعي أثناء الكوارث، بما يضمن شمول الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ومنظماتهم في الخدمات المقدمة وتعزيز قدرتهم على التكيف والصمود.

الملاحق

الملحق ١: قائمة بالجهات الحكومية التي شاركت بالجلسات المخصصة للجهات الحكومية بتاريخ ١-١٢-٢٠٢٤

الجهة/ المؤسسة/ الوزارة/ الهيئة
1. وزارة التخطيط والتعاون الدولي
2. وزارة التنمية الاجتماعية
3. وزارة الصحة
4. وزارة العمل
5. وزارة الشباب
6. هيئة تنمية وتطوير المهارات
7. رؤساء مجالس المحافظات (الزرقا، اربد، كرك، عمان)
8. وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
9. وزارة الاشغال العامة والاسكان
10. وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة
11. وزارة الاتصال الحكومي
12. رؤساء بلديات (الزرقا، اربد، كرك، عمان)
13. وزارة الداخلية
14. دائرة الشؤون الفلسطينية
15. وزارة النقل
16. المركز الوطني للتدريب المهني
17. وزارة الإدارة المحلية
18. وزارة التربية والتعليم
19. المركز الوطني للأمن وإدارة الازمات

الملحق ٢: قائمة بالمنظمات المحلية التي شاركت بالجلسات المخصصة للمنظمات المحلية والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة

اسم الجمعية /المركز	الإقليم	المحافظة	تاريخ عقد الجلسة
1. جمعية مترجمي لغة الإشارة الأولى	الوسط	عمان	04/12/2024
2. جمعية الضياء للمكفوفين	الوسط	عمان	
3. الجمعية الوطنية للتربية الخاصة	الوسط	عمان	
4. جمعية أهالي وأصدقاء الأشخاص ذوي الإعاقة	الوسط	عمان	
5. جمعية أنا هنا	الوسط	عمان	
6. جمعية مزن العطاء لذوي الإعاقة الخيرية	الوسط	عمان	

7. جمعية الياسمين لأطفال الداون	الوسط	عمان	
8. جمعية مؤسسة رنين	الوسط	عمان	
9. جمعية كن إيجابي For Persons with Disabilities	الوسط	عمان	
10. جمعية المساواة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	الوسط	عمان	
11. معهد العناية بصحة الأسرة / مؤسسة نور الحسين	الوسط	عمان	
12. جمعية الحسين /مركز الأردن للتدريب ودمج الشامل	الوسط	عمان	
13. جمعية النافذة البيضاء	الوسط	الزرقاء	
14. جمعية سيدات الظليل للتربية الخاصة	الوسط	الزرقاء	
15. جمعية الصحابي عبد الله بن مكتوم	الوسط	البلقاء	
16. جمعية اهل العزم لذوي الإعاقة	الوسط	البلقاء	
17. مركز نور الحياة / جرش	الشمال	جرش	26/11/2024
18. مركز الاوج	الشمال	اربد	
19. جمعية تماسك الأسرة	الشمال	اربد	
20. جمعية دير يوسف	الشمال	اربد	
21. جمعية الشمول لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	الشمال	اربد	
22. جمعية الوسطية	الشمال	اربد	
23. جمعية اليرموك لرعاية المعوقين	الشمال	اربد	
24. الجمعية الأردنية للسمع والنطق	الشمال	اربد	
25. جمعية ارحابا الخيرية	الشمال	اربد	
26. جمعية رعاية الطفل المعاق - جمعية رعاية الطفل الخيرية	الشمال	المفرق	
27. جمعية رحاب لذوي المتطلبات الخاصة	الشمال	المفرق	
28. جمعية وادي الفدين لرعاية ذوي الإعاقة	الشمال	المفرق	
29. جمعية أبناء الطفيلة للتربية الخاصة	الجنوب	الطفيلة	23/11/2024
30. جمعية أبناء بصيرا للتربية الخاصة	الجنوب	الطفيلة	
31. جمعية صناع الإرادة	الجنوب	العقبة	
32. جمعية مهارات لرعاية وتأهيل ذوي الإعاقة	الجنوب	معان	
33. جمعية الانباط	الجنوب	معان	
34. جمعية سيدات غور الصافي	الجنوب	الكرك	
35. جمعية ذات رأس للأشخاص ذوي الإعاقة	الجنوب	الكرك	
36. جمعية فرسان مؤتة الخيرية	الجنوب	الكرك	

37. جمعية شموع الأردن الخيرية	الجنوب	الكرك	
38. الجمعية الوطنية للتأهيل المجتمعي	الجنوب	الكرك	
39. جمعية زحوم	الجنوب	الكرك	

الملحق ٣: قائمة بالجهات والشركات والمؤسسات التي شاركت بالجلسة المخصصة للقطاع الخاص بتاريخ ٤-١٢-٢٠٢٤

اسم الشركة/المؤسسة
1. مجموعة زين- شركة اتصالات
2. مركز التعليم للجميع
3. غرفة تجارة عمان
4. نقابة المهندسين الأردنيين
5. مركز نازك
6. نقابة المحامين الأردنيين
7. جمعية المطاعم

الملحق ٤: المنظمات الدولية التي شاركت بالجلسة التشاورية الخاصة بالمنظمات الدولية بتاريخ ٨-١٢-٢٠٢٤

اسم المنظمة
1. International Orthodox Christian Charities (IOCC)
2. Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ)
3. Humanity and Inclusion (HI)
4. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)

الملحق ٥: أعضاء اللجنة الفنية للاستراتيجية

الاسم	المؤسسة/الجهة
هدى شابسوغ	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
ولاء أبو شعيرة	الجمعية الأرثوذكسية الخيرية العالمية
د. محمد عبد الفتاح الجابري	الجامعة الأردنية
رنا دياب	الصندوق الأردني الهاشمي
د. إحسان غديفان السريع	جامعة آل البيت
عبدالله الحناقطة	جمعية أبناء الطفيلة
فتحي هويمل	الجمعية الوطنية للتأهيل المجتمعي
فارع فرحان المساعيد	جمعية رعاية الطفل الخيرية
رشا العدوان	العيش المستقلHCD

شاهر أحمد أبو قريان	مركز الشهيد عزمي المفتي
بانة المعاني	معهد العناية بصحة الأسرة
علي بحلوز	وزارة التربية والتعليم
د. كريمة الرفاعي	وزارة التنمية الاجتماعية
هبة ياسين بدير	وزارة الشباب
سهير صويص	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
محمد القدومي	وزارة الصحة
أحمد عبد النبي السكارنة	وزارة العمل

الهدف طويل المدى "مجتمع دامج بالكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية"

النتائج (Outcome)	المخرجات (outputs)	التدخلات (input/interventions)	الفجوات-التحديات (Challenges)
1. الأشخاص ذوو الإعاقة وشبكاتهم ومنظماتهم مشاركون بفاعلية ولهم تأثير ملموس في صنع القرار، وينعمون بالاندماج والقبول المجتمعي، وتبرز أدوارهم ومساهماتهم الإيجابية في مختلف مجالات الحياة.	1. زيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات السياسية والسياسات العامة. 2. تحسين إمكانية الوصول والشمول في العملية الانتخابية. 3. تحسين الحوكمة والخدمات المحلية الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة. 4. تعزيز قدرات منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينها من تنفيذ برامج ذات تأثير مستدام. 5. تمكين ذوي الإعاقة وأسرهم وشبكات الدعم المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة. 6. زيادة الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والحد من الوصمة والصور النمطية السلبية. 7. تحسين التكامل الاجتماعي وقبول الأشخاص ذوي الإعاقة، مع تصوير الأشخاص ذوي الإعاقة في أدوار مهنية متنوعة في وسائل الإعلام. 8. تعزيز ثقافة الدمج من خلال دمج مفاهيم الإعاقة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم الرسمي والتدريب.	1. رفع الوعي وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في مشاورات السياسات العامة وكسب التأييد لقضاياهم ومطالبهم. 2. تعزيز المشاركة النشطة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الأحزاب السياسية. 3. تهيئة مراكز الاقتراع لتسهيل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة. 4. دعم الأشخاص ذوي الإعاقة للترشح للانتخابات البرلمانية والمحلية. 5. تعزيز المشاركة الفعّالة للأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرار المحلي. 6. تمكين وتعزيز منظمات ذوي الإعاقة. 7. تطوير القدرة على حق تقرير المصير وبناء مهارات الاستقلالية في الحياة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة. 8. تعزيز الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحدي الصورة النمطية حولهم مع توسيع دور وسائل الإعلام في ذلك. 9. دمج الوعي بالإعاقة في المناهج الدراسية ونظام التدريب في المدارس والجامعات وكليات المجتمع.	1. الافتقار إلى منصات دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة في مناقشات السياسات وحوكمة المجتمع. 2. الافتقار إلى القدرة والدعم الفني لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة الكاملة في عمليات صنع القرار. 3. التمويل والموارد المحدودة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لتنفيذ المبادرات المجتمعية. 4. عدم كفاية التدريب للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم حول كيفية الدفاع عن حقوقهم والمشاركة في العمليات السياسية والاجتماعية. 5. عدم كفاية تصوير وسائل الإعلام للأشخاص ذوي الإعاقة في أدوار مختلفة، مما يؤدي إلى تصور ضيق لقدراتهم. 6. انتشار الوصمة الاجتماعية والصور النمطية السلبية المرتبطة بالإعاقة، مما يحد من فرص التكامل والمشاركة المجتمعية الفاعلة للأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة، نتيجة ضعف الوعي المجتمعي بإمكاناتهم وقدراتهم.. 7. دعم محدود من الحملات المحلية والوطنية لتحدي الصور النمطية وتعزيز الإدماج.
2. نظام متكامل ومستدام يضمن شمول الأشخاص ذوي الإعاقة ومساواتهم في الوصول إلى جميع الخدمات، ويعزز تمكينهم ومشاركتهم الفاعلة في ترسيخ مبادئ المساءلة على كافة مستويات الحوكمة وتقديم الخدمات.	1. تعزيز السياسات والأنظمة الوطنية والمحلية الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة. 2. تعزيز القدرة وإمكانية الوصول في تقديم الخدمات. 3. تحسين تخصيص الموارد وتقديم الخدمات من خلال قاعدة بيانات موحدة. 4. زيادة تخصيص الموارد المالية المحلية لدعم برامج الدمج واستدامتها في البلديات، مع مشاركة مجتمعية فاعلة. 5. تحسين المراقبة والامتثال والمساءلة فيما يتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة	1. دعم الإصلاحات التشريعية لقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. 2. مواءمة استراتيجيات وخدمات الوزارات مع مبادئ التنمية المجتمعية الدامجة. 3. ضمان شمولية الخدمات الإلكترونية للأشخاص ذوي الإعاقة. 4. إنشاء سجل وطني موحد (قاعدة بيانات موحدة) تدعم تخصيص الموارد للأشخاص ذوي الإعاقة. 5. تطوير وتنفيذ برنامج تدريب شامل لمقدمي الخدمات على المستوى المحلي. 6. تعزيز استدامة برامج دمج الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تعبئة الموارد المحلية وتخصيص التمويل على المستوى البلدي. 7. تعزيز دور منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة المحلية في متابعة وتقييم الامتثال وتقديم الخدمات.	1. عدم كفاية البيانات والإحصاءات حول احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يعيق تطوير البرامج المستهدفة. 2. ضعف تنفيذ القوانين والسياسات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. 3. عدم وجود خدمات دامجة تدمج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع القطاعات. 4. عدم كفاية التنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتنفيذ سياسات الإدماج 5. ضعف القدرات الحكومية في التعامل مع ذوي الإعاقة في تقديم الخدمات وادراج احتياجاتهم ضمن الخطط والبرامج
3. تم تعزيز الإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يتيح لهم فرصًا أوسع للتدريب والتوظيف وريادة الأعمال، ويُسهم في مشاركتهم الفاعلة في الاقتصاد، ويعزز استقلالهم المالي وقدرتهم على تحقيق حياة كريمة ومستقلة.	1. تحسين الوصول إلى فرص العمل وريادة الأعمال والفرص المالية للأشخاص ذوي الإعاقة مما يعزز استقلاليتهم الاقتصادية. 2. تعزيز دور منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في الإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إنشاء أعمال مستدامة وفرص عمل. 3. توسيع مشاركة القطاع الخاص في توظيف ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة في المناطق المحرومة.	1. إطلاق برامج ريادة الأعمال والابتكار للأشخاص ذوي الإعاقة. 2. تعزيز التدريب المهني الدامج. 3. تطوير نظام حوافز وبرامج لبناء القدرات والتثقيف للقطاع الخاص لتشغيل ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة. 4. دعم الشمول المالي للأشخاص ذوي الإعاقة. 5. تعزيز نموذج المؤسسات الاجتماعية لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.	1. الفرص المحدودة للأشخاص ذوي الإعاقة للوصول إلى التدريب المهني الجيد والتوظيف. 2. عدم كفاية الموارد المالية لدعم الشركات التي يقودها الأشخاص ذوو الإعاقة ومبادرات العمل الحر. 3. المشاركة المحدودة للقطاع الخاص في تقديم فرص العمل والتسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة. 4. الافتقار إلى استراتيجية شاملة لبناء الشراكات مع القطاع الخاص لتعزيز الإدماج.
4. تم تعزيز قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على الصمود في مواجهة الكوارث بفضل قيادتهم النشطة ومشاركة منظماتهم وشبكاتهم، مع ضمان توفير خدمات شاملة وفعالة ومستدامة للاستعداد والاستجابة والتعافي في جميع المجتمعات.	1. الاستعداد للكوارث والاستجابة لها بمشاركة عالية من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة، مما يضمن خدمات فعالة. 2. خدمات الإغاثة والتعافي الدامجة التي يتم تنسيقها من قبل منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وشبكات الأشخاص ذوي الإعاقة. 3. التدريب المجتمعي على مواجهة الكوارث، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستجابة للطوارئ.	1. تحسين الاستعداد للاستجابة للكوارث. 2. تحسين الاستجابة لخدمات الإغاثة أثناء وبعد الكوارث للأشخاص ذوي الإعاقة.	1. الافتقار إلى التنسيق بين القطاعات (الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة) من أجل الاستعداد الشامل للكوارث. 2. عدم كفاية البنية الأساسية للملاجئ والخدمات الطارئة التي يمكن الوصول إليها. 3. عدم مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كافٍ في خطط التعافي من الكوارث. 4. المشاركة المحدودة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط لإدارة الكوارث.